مشروع السنوات الست في بولندا

١٩٥٠- ١٩٥٥

د. خالد مكرم فوزى عبد النبى

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب جامعة بنى سويف

الملخص:

يُعد مشروع السنوات الست أحد أهم الخطط التي طرحتها الحكومة البولندية خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ من أجل تحسين وتطوير الاقتصاد البولندى، وكان هذا المشروع يهدف في الأساس إلى تحويل مسار الاقتصاد البولندى من اقتصاد زراعى إلى اقتصاد صناعى من خلال تطوير الصناعات الثقيلة والخفيفة.

هدف المشروع أيضًا إلى تحسين الإنتاج الزراعى بإدخال الميكنة والوسائل الحديثة في هذا القطاع، وإجراء بعض الإصلاحات بتوزيع ملكيات الأراضى على أفراد الشعب البولندى. وكذلك تحسين البنية التحتية بما في ذلك تطوير الطرق والجسور والسكك الحديدية والموانئ والمطارات وشبكات الكهرباء والطاقة كأساس لأى تطور اقتصادى مرجو، والعمل على زيارة تجارة بولندا الخارجية وخاصة مع دول المعسكر الشرقى، وتحسين مستوى المعيشة لدى البولنديين من خلال توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة، وتحسين مستوى الخدمات الصحية من خلال زيادة المستشفيات والأطباء، وتحسين نظام التعليم في بولندا بالتوسع في إنشاء المزيد من المدارس والمؤسسات التعليمية والأكاديمية، والتوسع أيضًا في إنشاء المزيد من الوحدات السكنية لتوفير المسكن الملائم للبولنديين.

كلمات مفتاحية : بولندا – مشروع – السنوات الست

مقدمة

تعرضت بولندا من جراء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ لأضرار جسيمة في اقتصادها وبنيتها التحتية، لذا كانت بحاجة إلى إعادة بناء شامل لاقتصادها، وخاصة فى وجود أزمة في الغذاء والوقود. وفى ضوء ذلك اتخذت حكومة بولندا الشيوعية قرارًا عام ١٩٤٧ بضرورة القيام بإجراءات اقتصادية شاملة من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية.

وكان مشروع السنوات الست أحد أهم الخطط التي طرحتها الحكومة البولندية خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ من أجل تحسين وتطوير الاقتصاد البولندى، وكان هذا المشروع يهدف في الأساس إلى تحويل مسار الاقتصاد البولندى من اقتصاد زراعى إلى اقتصاد صناعى من خلال تطوير الصناعات الثقيلة والخفيفة.

كما هدف المشروع أيضًا إلى تحسين الإنتاج الزراعى بإدخال الميكنة والوسائل الحديثة في هذا القطاع، وإجراء بعض الإصلاحات بتوزيع ملكيات الأراضى على أفراد الشعب البولندى. وكذلك تحسين البنية التحتية بما في ذلك تطوير الطرق والجسور والسكك الحديدية والموانئ والمطارات وشبكات الكهرباء والطاقة كأساس لأى تطور اقتصادى مرجو، والعمل على زيارة تجارة بولندا الخارجية وخاصة مع دول المعسكر الشرقى، وتحسين مستوى المعيشة لدى البولنديين من خلال توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة، وتحسين مستوى الخدمات الصحية من خلال زيادة المستشفيات والأطباء، وتحسين نظام التعليم في بولندا بالتوسع في إنشاء المزيد من المدارس والمؤسسات التعليمية والأكاديمية، والتوسع أيضًا في إنشاء المزيد من الوحدات السكنية لتوفير المسكن الملائم للبولنديين.

وكانت إحدى التحديات الرئيسية التي واجهت بولندا خلال فترة مشروع السنوات الست هو الإصلاح النقدي الذي تم تنفيذه في عام ١٩٥٠ كضرورة ملحة وخطوة أولى لتحسين الأوضاع المالية البولندية لتطرح الحكومة البولندية بعد ذلك مشروع (خطة) السنوات الست. وقد أدى هذا الإصلاح النقدى إلى تخفيض قيمة -العملة البولندية- الزلوتي بشكل كبير، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات. وبشكل عام، يمكن القول إن الإصلاحات الاقتصادية في بولندا بعد الحرب العالمية الثانية كانت ضرورية لإعادة بناء الاقتصاد البولندى وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

أما **الفترة الزمنية** لموضوع الدراسة فتبدأ بعام ١٩٥٠ ذاك العام الذى طرحت فيه الحكومة البولندية لإصلاح الوضع الاقتصادى ما يعرف باسم مشروع (خطة) السنوات الست، والتي انتهت بحلول عام ١٩٥٥. فالبداية والنهاية تشكل نسقًا تاريخيًا اتسم بالتوجه نحو تحقيق اصلاح اقتصادي لإنقاذ البلاد من التدهور الاقتصادي الذي أصابها جراء الحرب العالمية الثانية.

وتقوم الدراسة بالأساس بالاعتماد على عدة أرشيفات غير منشورة ومنشورة أهمها الأرشيف المصرى(وثائق وزارة الخارجية المصرية)، والأرشيف البولندى فيما يخص موضوع الدراسة، وهى مجموعة الوثائق الصادرة عن الحكومة البولندية والتي ترجمت إلى اللغة الإنجليزية والتى جاءت تحت عنوان

Polish Documents, Poland's Six Year Plan, Polis Embassy, Washington, D.C, Hoover Situation library, 1960.

وأيضًا التقرير الذى ألقاه بوليسلاف بيروت (Boleslaw Birut) سكرتير أول حزب العمال البولندى، وعضو اللجنة المركزية للحزب في ١٦ يوليو ١٩٥٠ أمام البرلمان البولندى، والذى جاء تحت عنوان

The Six-Year Plan of Economic Development and Building the foundations of Socialism in Poland, 1950-1955.

وكانت هذه اللجنة هي المنوط بها وضع مشروع (خطة) السنوات الست وإعداد الكوادر اللازمة لتنفيذها.

وأيضًا تقرير هيئة الأمم المتحدة والذى جاء بعنوان (الحالة الاقتصادية في العالم) الصادر عن إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية التابعة لهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦

United Nations, World Economic Survey، Department of Economic and Social Affairs, New York, 1956.

هذا بالإضافة إلى تقارير المخابرات المركزية الأمريكية, Central Intelligence Agency (CIA)الخاصة بالموضوع والتي رصدت الكثير من تفاصيل هذا المشروع بشكل دقيق ومفصل، ولعل ذلك يرجع إلى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بما كان يجرى من أحداث داخلية في دول أوروبا الشرقية التي كانت تقع تحت النفوذ والهيمنة السوفيتية، في ظل الحرب الباردة والصراع المحتدم بين المعسكرين السوفيتى والأمريكى.

وتحاول الدراسة أن تجيب على بعض التساؤلات مفادها: هل كانت الظروف مواتية داخليًا في بولندا لطرح مثل هذا المشروع في ذلك التوقيت؟ وهل وجد هذا المشروع قبولاً من كافة فئات الشعب البولندى وخاصة أصحاب المزارع الفردية؟ وما أهم قطاعات هذا المشروع؟ وهل تبنى بولندا السياسة الاقتصادية التي كان يسير عليها المعسكر السوفيتى ودوله قد أضر بها؟ وهل حقق المشروع أهدافه المرجوة منه أم أنه فشل في ذلك؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولاً- أوضاع بولندا الاقتصادية ١٩٤٥- ١٩٥٠.

ثانيًا- أهداف مشروع السنوات الست.

ثالثًا- الإصلاح النقدى في بولندا.

رابعًا- قطاعات المشروع.

خامسًا- المشروع بين النجاح والإخفاق.

أولاً- أوضاع بولندا الاقتصادية ١٩٤٥-١٩٥٠

كانت بولندا قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ دولة زراعية بالدرجة الأولى، حيث كان الإنتاج الزراعى يمثل نحو ٦٨% من إجمالي الناتج المحلى فيها، وكان نحو ٠,٠٦% من كبار الملاك يملكون نحو ٤٤% من الأراضى الزراعية، في مقابل ٦٥% من صغار الملاك يملكون أقل من خمسة هتكار[١] – أى بما يعادل نحو ١٥%- من الأراضى الزراعية[٢].

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ تأثرت الزراعة بشكل كبير بسبب التدمير الواسع الذى تعرضت له الأراضى الزراعية في بولندا، حيث أصبحت نصف الأراضى الزراعية بوراً ومعظم القرى البولندية خرابًا وشبه خالية من السكان[٣]. كما انخفض الإنتاج الصناعى إلى مستوى متدنى للغاية، نظرًا لما أصاب العديد من المنشآت الصناعية وقطاع النقل ومحطات الطاقة والمناجم من تدمير وخراب من جراء تلك الحرب[٤].

هذا بالإضافة إلى الخسائر البشرية والمادية التي منيت بها بولندا، إذ فقدت نحو ٦٦٤ ألف شخص من أبنائها منهم ١٢٣ ألف جندي و٥٤١ ألف مدنى، وأصبح أكثر من ١,٦ مليون من البولنديين عجزة وغير صالحين لسوق العمل، كما انخفض إجمالي الناتج القومى في بولندا بنحو ٣٨% عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية[٥]. وتحولت مدينة وارسو إلى مدينة انقاض، واكتظت القرى بالسكان وارتفعت نسبة البطالة إذ وصلت على ما يزيد على مليون عاطل. هكذا خرجت بولندا من الحرب مفككة الأوصال مضطربة الأوضاع اقتصاديًا وسياسيًا، إذ حطمت أداتها الإنتاجية وقضى على زهرة أبنائها، وخُربت مدنها وقرها بشكل كبير[٦].

وعلى الرغم من تلك الخسائر التي منيت بها بولندا لم تنكسر إرادة شعبها، وخاصة بعد أن فازت حكومة بولندية منتخبة[٧] ذات أصول عمالية بالانتخابات في ١٩ يناير ١٩٤٧[٨]. والتي على أثرها تراجع نفوذ الدول الغربية في بولندا حيث أضحى أنه لا جدوى لبولندا من التحالف مع الدول الغربية، وأنه من الأفضل التوجه ناحية جارتها السوفيتية القوية والتحالف معها[٩]. كما تحالفت

أحزاب اليسار البولندية معًا في كتلة سياسية واحدة بعد هزيمة الحزب البولندى الشعبى في انتخابات عام ١٩٤٧[١٠].

وفى ظل هذه الظروف شرعت الحكومة البولندية في طرح برنامج سريع لإعادة إعمار بولندا. وبدأت في تنفيذ **خطة السنوات الثلاث** (١٩٤٧-١٩٤٩) من أجل إعادة انعاش بولندا مرة أخرى ومداوة جروح الحرب، ومواكبة وتجاوز مستوى اقتصاد بولندا فيما قبل الحرب[١١].

اهتمت خطة السنوات الثلاث ١٩٤٧-١٩٤٩ بتطوير قطاع الصناعة باعتباره أحد قطاعات الدخل القومى البولندى التي كانت مهملة بشكل كبير قبل الحرب العالمية الثانية، إذ كان الاعتماد بشكل كبير على قطاع الزراعة. ووفقًا لهذه الخطة حدثت طفرة كبيرة في الإنتاج الصناعى في بولندا، حيث وصلت حصة القطاع الصناعى عام ١٩٤٨ نحو ٩٤% من إجمالي الدخل القومى البولندى[١٢]. كما اتخذت الدولة خطوات مهمة في قطاع الزراعة حيث أكدت على تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى الصادر في سبتمبر ١٩٤٤[١٣]، وإنشاء تعاونيات المنتجين الزراعين[١٤] إلى جانب مزارع الدولة[١٥].

كما شهد قطاع النقل في السكك الحديد وحركة الشحن تطورًا ملموسا، إذ سجل عام ١٩٤٩ أرقامًا غير مسبوقة، حيث تجاوزت حركة الشحن نحو ٧٥% زيادة عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية، وحركة الركاب نحو ٩٨%[١٦].

ونتيجة للزيادة في الدخل القومى وارتفاع نسبة الأجور وقلة البطالة تحسن مستوى معيشة الفرد البولندى مقارنة بما قبل الحرب[١٧]، فعلى سبيل المثال بلغ استهلاك الفرد من دقيق القمح عام ١٩٤٩ زيادة نحو ٣١% عما كان عليه عام ١٩٣٨، واللحوم بنحو ٢٥% والسكر بنحو ٥٣% والمنسوجات القطنية بنحو ١٧% والمنسوجات الصوفية بنحو ٦١%[١٨]. كما انعكس ارتفاع مستوى المعيشة على تحسن مستوى الإسكان والتوسع في التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية المختلفة التي أصبحت في متناول الفرد البولندى[١٩].

على أيه حال استطاعت بولندا بفضل خطة السنوات الثلاث إصلاح بعض أضرار الحرب العالمية الثانية، ورفع مستوى اقتصادها فوق معايير ما قبل الحرب، بل أنها قطعت خطوة كبيرة نحو الأمام على طريق التغير والإصلاح في البنية الحكومية الاجتماعية والاقتصادية،[٢٠] حيث زاد الدخل القومى والإنتاج الصناعى والزراعى عما كان قبل الحرب وهو ما يوضحه الجدول التالى

الدخل القومى والإنتاج الصناعى والزراعى في بولندا (١٩٤٦،١٩٣٨، ١٩٤٩)

العام	الدخل القومى	الإنتاج الصناعى	الإنتاج الزراعى
١٩٣٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤٦	٦٧	٧٣	٤٧
١٩٤٩	١٢٥	١٧٧	٩١

المصدر: Central Intelligence Agency, CIA, Poland to- day, Warsaw, 1952.

يتضح من الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن الدخل القومى االبولندى مع حلول عام ١٩٤٩ العام الأخير في خطة السنوات الثلاث زاد بنسبة ٢٥% عما كان قبل الحرب والإنتاج الصناعى بنسبة ٧٧%، بينما قل الإنتاج الزراعى بنسبة ٩% ولعل ذلك يرجع إلى اهتمام الدولة بشكل كبير بقطاع الصناعة، على عكس قطاع الزراعة الذى أهملته الحكومة البولندية ولهذا انخفض معدل الإنتاج الزراعى عن ما قبل الحرب العالمية الثانية.

وبذلك تحولت بولندا من دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية متطورة إذ تمكنت الحكومة من خلال تلك السنوات الثلاث من تأميم الشطر الأعظم من الصناعة، وفي طليعتها المصانع الكبيرة والمتوسطة، وهيمنت على التجارة بشقيها داخلية وخارجية، وقبضت على زمام النقود والائتمان، كما حطمت طبقة كبار ملاك الأرض الزراعيين، وإن أبقت على الاستقلال الزراعي الفردي[٢١].

هكذا كانت خطة السنوات الثلاث بمثابة نقطة انطلاق لمهام جديدة وأكبر، وإلى مرحلة جديدة من التوسع الاقتصادى وبناء مؤسسات بولندا الاشتراكية، وهذه المرحلة تنذر بتطور هائل لقوى

الإنتاج وتحول إضافي في البنية الاقتصادية والاجتماعية لبولندا وهذا ما حددته مشروع (خطة) السنوات الست[٢٢].

ثانياً- أهداف مشروع السنوات الست

إن مشروع السنوات الست الذى تقدمت به الحكومة البولندية في يوليه ١٩٥٠، لا يعُد برنامجًا اقتصاديًا فحسب، بل هو برنامج أيديولوجى وسياسى واجتماعى، وُضع من أجل تأسيس قواعد قوية لهيكل اقتصادى واجتماعى جديد في بولندا أساسه الاشتراكية، بحيث تُسيطر الدولة من خلاله على القطاع الصناعى[٢٣]، وتقضى على الرأسمالية الكامنة في الاقتصاد الزراعى من خلال ضم أكبر عدد ممكن من صغار الملاك الزراعيين إلى حظيرة المزارع المشتركة التي تهيمن عليها الحكومة[٢٤].

سعت الحكومة البولندية من خلال تنفيذ هذا **المشروع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف**، منها زيادة إنتاج السلع الإنتاجية والتي كان يتوقف عليها نماء الاقتصاد القومي بأجمعه. وزيادة الإنتاج الزراعي، بحيث يسد الحاجة المتزايدة إلى المنتجات الزراعية، وزيادة إنتاج المواد الأولية الأساسية، وتقوية الصناعات الثقيلة المتصلة بالدفاع عن البلاد؛ ورفع طاقتها الإنتاجية، والسعي لاستبعاد العناصر الفردية الرأسمالية من محيط التجارة، وزيادة وإنتاج مواد البناء وتزويد صناعتها بأحدث المعدات، وضمان تقدم الأساليب الفنية في جميع فروع الاقتصاد القومي البولندى، وزيادة الطاقة الإنتاجية للعمل. وكذلك تحقيق أعظم قدر من الاقتصاد، وذلك بخفض نسبة استهلاك المواد الأولية وغيرها، وفي طليعتها الوقود والكهرباء[٢٥].

بالإضافة إلى رفع مستوى معيشة الجماهير العاملة بخفض الأسعار وإشاعة الضمان الاجتماعي بين السكان، وتحسين المسكن، وبذل مزيد من العناية بالأطفال والأمهات. وتحسين الأحوال الصحية للعمال وحماية صحة السكان ورفع مستوى الخدمات الصحية، والمستوى الثقافي، ومحو الأمية تمامًا. وتدريب أكبر عدد ممكن من العمال تدريبًا فنيًا. ورفع المستوى الاقتصادي والثقافي في الأجزاء الشرقية والوسطى المتأخرة في بولندا. وتعزيز العملة البولندية، ومحاربة كل عوامل

التبذير والإسراف. وإيجاد احتياطي من المواد الأولية وغيرها من السلع الاستهلاكية الأساسية محافظةً على الاقتصاد القومي، وحماية وتنظيم وترقية وسائل التوجيه الاشتراكي(٢٦).

ومن أجل إدراك هذه الأهداف كان لابد من تعبئة جهود الدولة بأجمعها، واستخدام كل موارد الاقتصاد القومي المتاحة، ويقظة الحكومة التامة للتغلب على الصعوبات التي واجهت تحقيق أهداف المشروع، وبخاصة التي وضعتها العناصر الرأسمالية. وشمل مشروع(خطة) السنوات الست مجموعة من القطاعات منها، النقدى والصناعى والزراعى والطرق والمواصلات والاتصال، ورفع المستوى الثقافي والاجتماعى للسكان في بولندا(٢٧).

ثالثاً- الإصلاح النقدى في بولندا

رأت الحكومة البولندية أنه من الضرورة بمكان القيام بإصلاح قيمة العملة البولندية كخطوة أولى لتنفيذ مشروعها لإصلاح الاقتصاد البولندى الذى عُرف بمشروع السنوات الست. وفى ضوء ذلك أصدر مجلس الوزراء البولندى في ٢٨ أكتوبر ١٩٥٠ قرارًا بتنفيذ قانون الاصلاح النقدي الذي وافق عليه البرلمان في ذات اليوم، وهكذا حذت بولندا حذو الاتحاد السوفيتي في الاصلاح النقدي الذي أجراه في ١٤ ديسمبر ١٩٤٧، وسبقتها في ذلك دول شيوعية أخرى مثل: رومانيا، والمجر، وبلغاريا(٢٨).

أما عن الخطوط الأساسية للإصلاح النقدي في بولندا فيستند على إنشاء وحدة نقدية هي الزلوتي تعادل ٠,٢٢٢١٦٨ جرام من الذهب الخالص، وتنقسم الوحدة إلى مائة جروش. كما أصدر البنك الوطني البولندى أوراقًا نقدية جديدة بالعملة الجديدة قيمتها ٢، ٥، ١٠، ٢٠، ٥٠، ١٠٠، ٥٠٠ زلوتي وعملة معدنية ١، ٢، ١٠، ٢٠، ٥٠ جروش وزلوتي واحد.

ونص القانون على إبطال تداول النقد القديم ابتداء من منتصف ليل ٢٩ أكتوبر ١٩٥٠، بيد أنه أباح تداولها استثناء حتى ٥ نوفمبر ١٩٥٠م لشراء الأطعمة والوفاء بالنفقات اليومية والخدمات الأساسية على شريطة أن يحتسب ١٠٠ زلوتي قديم بزلوتي واحد جديد. ويستمر استبدال العملات القديمة المتداولة بالعملة الجديدة من ٣٠ أكتوبر حتى ٨ نوفمبر عام ١٩٥٠م على أساس مائة وحدة قديمة بوحدة واحدة جديدة، وليس ثمة حد للمبالغ المستبدلة(٢٩).

١- الأسعار والالتزامات النقدية

تبع الاصلاح النقدي إجراء تعديلات جوهرية في نظام الأسعار وفي الالتزامات النقدية، خاصة وأن الاقتصاد البولندى اقتصاد موجه تسيطر الدولة على مقاديره، وتهيمن على مناحيه(٣٠). و نص القانون على الأحكام المتعلقة بالأجور والأسعار والالتزامات النقدية على أن تكون كما يلي:

تحول جميع الأجور والمعاشات والمكافآت المدرسية وعلاوات التغذية وفقًا لمعدل ١٠٠ زلوتى قديم بنحو٣ زلوتي من العملة الجديدة، وتحتسب المدفوعات الشهرية للعمال والمستخدمين على ذلك الأساس، أي أن الموظف والعامل الذي كان يتقاضي ١٠,٠٠٠ زلوتي قديم شهريًا حُصل ٣٠,٠٠٠ زلوتى قديم وهو ما يساوى ٣٠٠ زلوتي جديد؛ وبذلك تكون المرتبات قد تضاعفت ثلاثة مرات وفقًا لتضاعف الأسعار بنفس النسبة. وتحول جميع أسعار السلع والخدمات بنفس معدل الأجور، أي أن ١٠٠ زلوتي قديم أصبحت تساوي ٣ زلوتي جديد.

وتحول جميع الالتزامات المالية القانونية العامة والخاصة على أساس ١٠٠ زلوتي قديم تعادل واحد زلوتي من العملة الجديدة، إلا في الحالات التي بيانها ففيها يتم التحويل على أساس ١٠٠ زلوتي قديم تساوي٣ زلوتي جديد وهى كما يلى:

- عندما تكون وزارة المالية هي الدائن، أي الضرائب والرسوم... إلخ أو مكتب حكومي أو مشروع يتصل بالاقتصاد الاشتراكي أو مؤسسة سياسية أو اجتماعية أو فنية.
- الالتزامات القائمة على اتقان خاص بالعمل، أو ذات الطابع الرسمي.
- المبالغ المعفاة من ضريبة الدخل، ومبالغ التوفير المودعة في البنوك.
- مبالغ التوفير التي أودعها المشتركون في صندوق التوفير الاشتراكي، إذ كان موعدها من العمال أو ملاك المزارع المتوسطة والصغيرة المساحة.
- المبالغ التي تؤديها الدولة مقابل مشترياته من المنتجات الزراعية والحيوانية على أساس التعاقد من أصحابها.

- المبالغ التي تمنح لقاء العمل، وتقديم المؤن والخدمات إلى هيئات الاقتصاد الاشتراكي.
- التزامات الأفراد تجاه بعضهم البعض(٣١).

أما عن الالتزامات المتعلقة بصغار المزارعين وأوساطهم والعمال الزراعيين، فإن كان الدائن صاحب مزرعة فإن الدين المستحق له يحول بنسبة مائة زلوتي قديم تعادل زلوتي واحد جديد. كما يتم تحويل الودائع المصرفية على أساس مقدارها، فتحول المبالغ الصغيرة حتى مائة ألف زلوتي بنفس الطريقة التي تحول بها ودائع التوفير. وبالنسبة للقسط الثاني لضريبة الأراضي عام ١٩٥٠م والمدفوعات الخاصة بصندوق التوفير الزراعي المستحقة في ٣١ أكتوبر تحول على أساس مائة زلوتي قديم تعادل زلوتي واحد جديد على شريطة أن يتم الدفع في تاريخ لا يتعدى ٣١ أكتوبر ١٩٥٠م(٣٢).

٢- مركز العملات الأجنبية في الاصلاح النقدي

حدد القانون سالف الذكر سعر صرف الزلوتي الجديد للعملات الأجنبية المختلفة على أساس أن الدولار الأمريكي، أصبح سعره ٢,٩٩ زلوتي للشراء، و ٤,٠١ للبيع في حالة صكوك الدفع، و٣,٩٨ و ٤,٠١ زلوتي على التوالي في حالة الورق النقدي. كما أصبح الزلوتي الواحد يستبدل في النظام الجديد بروبل روسى واحد؛ فبدا للعيان علاقة وثيقة بين العملتين البولندية والسوفيتية. وذكر القانون أن سعر تبادل الزلوتي بالعملات الأجنبية قد تحدد وفقًا لعلاقاتها(٣٣).

وقد خشيت الحكومة أن يؤدي رفع قيمة الزلوتي بتلك النسبة الكبيرة إلى المضاربة في النقد. فنص القانون على تحريم حيازة العملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية والبلاتينية من غير تصريح من لجنة النقد الأجنبي، وأن كل من يحوز عملات أجنبية يُبلغ عنه إلى البنك الوطني البولندى.

ويتبين من استعراض قانون الاصلاح النقدي أنه كان يهدف إلى تحقيق غرضين أساسيين:

الأول: تثبيت قيمة النقد البولندى في الداخل والخارج على أساس الذهب من أجل تحقيق هدفين أولهما: تنفيذ مشروع السنوات الست، ويتصل به تشجيع الشعب على استثمار مدخراته في

أعمال الدولة، وثانيهما: أن يأخذ النقد البولندى مكانةً بين العملات الدولية، ويتعلق به تفادي خسارة بولندا معاملتها المالية الدولية بسبب هبوط نقدها لعدم الثقة به.

كما ترتب لى تثبيت قيمة النقد كذلك، الحد من التضخم النقدي الذي استفاد منه فريق من السكان، فاستطاع اكتناز كميات كبيرة من الورق النقدي، وتمكن بذلك من التمتع بمستوى معيشة يفوق غيره من السكان، لا سيما والاستهلاك في بولندا حر.

والثاني: إضعاف طبقة المزارعين ممن كانوا يديرون مزارعهم لحسابهم الخاص، ولا سيما من يعتبرون نسبيًا من أصحاب الملكيات في بولندا(٣٤).

٣- تثبيت قيمة النقد:

إنه وإن كان النظام النقدي الجديد يستند من الوجهة النظرية على قاعدة الذهب، ويعادل الزلوتي ٠,٢٢٢١٦٨ جرام من الذهب الخالص، إلا أنه كان يستند فعليًا على الورق غير القابل للتحويل، وليس في وسع أهداف بولندا مبادلة الورق النقدي بالذهب.

ولما كانت التجارة الخارجية احتكار للدولة، وتهيمن على حسابات النقد الأجنبي، ويستتبع هذا حسب تأثير سوق النقد الأجنبي على النقد الداخلي، فأن يكون للإصلاح والحالة هذه تأثيره المنشود في تحسين اعتبار النقد البولندى في الأسواق الدولية. وسيظل الزلوتي عملة داخلية بحتة، ولن تقبل في الأسواق الدولية، وستظل بولندا تسدد مشترياتها من الخارج بعملة غير عملتها، وهذا هو الحال بالنسبة للروبل السوفيتي، فما زال على الرغم من مضي ثلاث سنوات على إجراء الاصلاح النقدي السوفيتي عملة داخلية لا تقبل في العملات الدولية(٣٥).

أما عن سعر الزلوتي في الأسواق الدولية الحرة، فإنه خاضع لسهولة انتقاله وتحويله، ولمستوى الأسعار في داخل بولندا وخارجها، ويبدو أن ذلك لن يتحقق في مصلحتها.

أما بالنسبة لرفع قيمة الزلوتي في الداخل، فيلاحظ أن الأسعار في المحلات العامة حددتها الحكومة، وهي التي تمولها بالمنتجات الصناعية التي تنتجها مصانعها، والمنتجات الزراعية التي تحصل عليها من مشترياتها من المزارعين الأفراد.

أما الأسعار في الأسواق الحرة، فإنها تحدد وفقًا للعرض والطلب ما دام ثمة فائض في استهلاك الفلاحين يبيعونه إلى المحتاجين إليه، كما يؤثر في الأسعار كمية النقد المتداولة في الأسواق، وهذه الكمية خاضعة لسياسة الدولة، ولا ريب أن أعمال التعمير والإنشاء الواسعة النطاق، وتنفيذ مشروع السنوات الست يتطلب ارتفاع معدل الانفاق الحكومي، وهذا يقتضي بطبيعة الحال زيادة المتداول من النقود الورقية لدفع الأجور إلى عمال المصانع، ومن شأنه زيادة الأسعار في الأسواق الحرة[٣٦].

ولو أن الأسعار قد خفضت بنفس نسبة ارتفاع النقد، لما نكب الشعب البولندى في مدخراته بسبب هذا الاصلاح النقدي، ولكنها رفعت ثلاثة أمثال على ما كانت عليه، فأصبحت السلعة التي كانت تباع بألف زلوتي قيمتها في النظام الجديد ثلاثمائة زلوتي جديد، أي ما يعادل ثلاثة آلاف زلوتي قديم، وهذا تم في وقت يقبل الناس عادة على شراء الوقود والملابس استعدادًا لاستقبال فصل الشتاء، وبالأحرى فقد الشعب البولوني ثلثي مدخراته النقدية[٣٧]. وكان للإصلاح النقدي تأثيره وخاصة على طبقتي العمال والفلاحين.

أصبح من كان مرتبه من العمال نحو ٢٠,٠٠٠ ألف زلوتى قديم شهريًا يتقاضى في ضوء قانون الإصلاح النقدى نحو ٦٠٠ زلوتى جديد شهريًا، وفى ضوء زيادة الأسعار يكون العمال قد فقدوا حوالى ثلثى مدخراتهم التي كانوا يملكونها.

وكانت أيضًا طبقة الفلاحين من أكثر الفئات البولندية تضررًا جراء قانون الإصلاح النقدى، إذ بطبيعة هذه الطبقة التي كانت تميل معظمها إلى اختزان النقد خاصة خلال السنوات الخمس الماضية، ولذا يمكن أن ندرك مدى قسوة قانون الإصلاح النقدى وقسوته على الفلاحين الذى سلبهم نحو ثلثى مدخراتهم.

وتبدو رغبة الحكومة في إضعاف الطبقة الزراعية والسيطرة عليها واضحة المعالم، وليس هذا بدعًا في النظام الشيوعي الذي كان يعتبر عمال المدن قطب الرحي فيه، وعليهم يستند، ومنهم يستعد قوته. ولذا كان يعتبر الملاك الزراعيين صغارهم وكبارهم ضربًا من البورجوازية يجب القضاء على قوته تمكينًا للشيوعية وسببًا لاستقرارها، وهذا هو السبيل الذي سلكه الاتحاد السوفيتى فيما

مضي، وتقطعه الدول الدائرة في فلكها آنذاك الواحدة تلو الأخرى. ولقد اشتدت وطأة الاصلاح على كبار المزارعين إذ نص القانون على أنه إذا كان الدائن صاحب مزرعة غنية، والمدين من صغار المزارعين فإن الدين المستحق للدائن يحول بنسبة مائة زلوتي قديم تعادل زلوتي واحد جديد، وهذا استثناء من القاعدة التي نص عليها القانون، وهي أن يكون سداد الديون بين الأفراد وبعضهم بعضًا على أساس مائة زلوتي قديم تعادل ثلاثة زلوتي جديد، وبالأحرى يفقد الدائن من كبار المزارعين ثلثي دينه، ولقد شجعت الحكومة البولندية تسليم المحاصيل الزراعية إليها سواء لتصديرها إلى الخارج أو تموين المدن بها، وخاصة أنها كانت تحتكر التجارة الداخلية والخارجية بشقيها، فنص القانون على أن تدفع الحكومة ثلاثة زلوتي جديد (أي ثلاثة أمثال السعر القديم لمشترياتها من المنتجات الزراعية والحيوانية)[٣٨].

وإذا عقدنا مقارنة بين الاصلاح النقدي السوفيتي الذي تم في ١٧ ديسمبر ١٩٤٧م والاصلاح النقدي البولندى وجدنا أن الأخير أشد وطأة على السكان، ونجد أوجه تشابه واختلاف فيما بينهما[٣٩] كما يلي:

– كانت عوامل الاصلاح السوفيتي القضاء على التضخم الذي نجم عن تمويل الحرب العالمية الثانية وسحب الورق النقدي الذي أصدره الألمان طوال مدة احتلالهم للأراضي السوفيتية. فإن مذكرة الاصلاح البولندي أثرت بصفة خاصة على عامل تثبيت النقد، وأن تأخذ العملة البولندية مكانًا مرموقًا بين العملات الدولية، وهذا ما لم تعن به روسيا التي مازالت تصدف (تعرض) عن المساهمة في أعمال صندوق النقد الدولي.

– كانت نسبة استبدال العملة القديمة بالجديدة عشرة روبلات قديمة لكل روبل جديد، أما في الاصلاح النقدي البولندى، فهي مائة زلوتي قديم لكل زلوتي واحد جديد.

– ميز الاصلاح النقدي البولندى ديون الحكومة على الأفراد والتزاماتهم تجاهها، فأصبحت ثلاثة أمثال ما كانت عليه، أما ديونهم عليها تحولت بنسبة مائة زلوتي قديم لكل زلوتي واحد جديد، أي أنهم فقدوا ثلث ديونهم مثل دائني الدولة في الاتحاد السوفيتى.

– احتفظ كل من النظامين بأجور العمال وبدخل الفلاحين من المنتجات التي يسلمونها للدولة، ولكن بولندا حابت صغار المزارعين على كبارهم كما بينا؛ وهذا يرد إلى أنه لا يوجد في الاتحاد السوفيتى ملكية زراعية فردية.

– نتج عن الإصلاح السوفيتي هبوط الأسعار هبوطًا محسوبًا، بينما تأتي عن الإصلاح البولندى ارتفاعًا ثلاثة أمثال عما كانت عليه(٤٠).

وأيا من كان الحال، فإنه وإن كان الاصلاح النقدي البولندى استطاع إيجاد شيئ من التوازن بين السكان، إلا أن الدولة كانت مازالت تحتفظ بتفاوت الأجور، بل أنها شجعته كوسيلة لزيادة الإنتاج، وبالأحرى عظمت القوى الشرائية لعمال المصانع وموظفي المكاتب نسبيًا بالمقارنة بالقوى الشرائية للفلاحين، ولا سيما أرباب الأجور العالية من العمال الفنيين والطبقة المثقفة.

رابعاً- قطاعات المشروع

تعددت القطاعات التي شملها مشروع السنوات الست منها، الصناعى، الزراعى، الطرق والمواصلات والاتصالات، الاجتماعى، والثقافى، وكانت كالآتى:

١- الصناعة:

كانت بولندا قبل الحرب العالمية الثانية دولة متخلفة صناعيًا، حيث كان ناتج الصناعة البولندية عام ١٩٣٨ للفرد البولندى أقل عشرة مرات من إنتاج الفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية. وبلغت القيمة الإجمالية للإنتاج الصناعى والزراعى البولندى من نفس العام نحو ٢٣,٣ مليار زلوتى، كانت حصة الصناعة منها نحو ٥٢% أي حوالى ١٢ مليار زلوتى، وبلغت حصة الصناعة عام ١٩٤٦ نحو ١٤,٢ مليار زلوتى، و٢٨,٥ مليار زلوتى عام ١٩٤٩، و٥٨,٢% مليار زلوتى عام ١٩٥٥(٤١).

كانت مهمة مشروع السنوات الست الأساسية بناء أسس الاشتراكية في بولندا والتركيز على قطاع الصناعة ليصل إلى مقدار مرتين عما كان عليه عام ١٩٤٩، وهذا يعنى أن مستوى الإنتاج الصناعى مع نهاية عام ١٩٥٥ زاد بمقدار أربعة أضعاف عما كان عليه عام ١٩٣٨(٤٢).

وأكد المشروع أن تكون الصناعة في مقدمة الألويات والاهتمامات، وأن يكون نمو السلع الرأسمالية أسرع من نمو السلع الاشتراكية، حيث ستزداد حصة إنتاج السلع الرأسمالية سواء كانت صناعات كبيرة أو متوسطة إلى نحو ٦٣,٥% بحلول عام ١٩٥٥ مقارنة بنحو ٥٩% عام ١٩٤٩. كما تبنت خطة السنوات الست ضخ استثمارات واسعة النطاق لإصلاح المصانع القديمة التي أصابها ضرر من جراء الحرب العالمية الثانية، وكذلك بناء مئات المصانع الجديدة وتحديث أدوات الإنتاج بها من خلال إدخال المكينة والكهرباء واستخدام الأساليب الكيميائية وأجهزة التحكم في الإنتاج. مع ضرورة التوسع في صناعة المعادن، وربط التوسع الصناعى بتغير التوزيع الجغرافى من أجل تحقيق توزيع أكثر عدالة للصناعة في جميع أرجاء بولندا(٤٣). والجدول التالى يوضح مدى الزيادة في القطاع الصناعى في ضوء خطة السنوات الست.

الزيادة في الإنتاج الصناعى

العام	الإنتاج الصناعى
١٩٣٨	١٠٠
١٩٤٦	٧٥
١٩٤٩	١٧٧
١٩٥٥	٤٢٤

المصدر: CIA, Poland to- day, Warsaw, 1952

من الأرقام الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن معدل الإنتاج الصناعى عام ١٩٣٨ تم تحديده بقيمة اعتبارية عند مستوى ١٠٠ عام ١٩٣٨، ولكن بعد اندلاع هذه الحرب خلال الفترة من ١٩٣٩-١٩٤٥ والدمار والخراب الذى أصاب البنية التحية وخاصة المنشآت الصناعية من مصانع وأدوات إنتاج أن أدى إلى انخفاض الإنتاج الصناعى من مستوى ١٠٠ إلى ٧٥ عام ١٩٤٦، لكن مع بداية أن وضعت الحكومة البولندية مع نهايات عام ١٩٤٩ أسس مشروع السنوات الست وصل الإنتاج الصناعى في هذا العام عند مستوى ١٧٧. ومع آخر سنوات المشروع عام ١٩٥٥ وصل الإنتاج الصناعى إلى ذروته بمعدل ٤٢٤، أي بما يزيد على أربعة أضعاف عما كان عليه عام ١٩٣٨، وهذا يرجع إلى الاهتمام الكبير من الحكومة البولندية بقطاع الصناعة خلال الفترة من عام ١٩٥٥-١٩٥٥(٤٤).

كما أولى المشروع اهتماماً بالغاً أيضًا بإنتاج الآلات والمعدات خاصة التي لم تصنع من قبل في بولندا مثل التوربينات البخارية والغلايات عالية الضغط، وآلات الورق، ومضخات الطرد المركزى ذات السعة الكبيرة، والمخارط الكبيرة[٤٥].

أما تصنيع وإنتاج الآلات الزراعية فوصلت بحلول عام ١٩٥٥ نحو أربعة أضعاف إنتاج عام ١٩٤٩، حيث شهدت بولندا طفرة كبيرة فى إنتاج أنواع جديدة من الآلات الزراعية مثل الجرارات والحصادات والآت بذر البذور، والآت الدرس[٤٦].

وبموجب خطة السنوات الست زادت صناعة عربات السكك الحديدية والسيارات والشاحنات، وبناء السفن إذ وصلت في عام ١٩٥٥ إلى تسعة أضعاف عما كانت عليه عام ١٩٤٩، كما تم التوسع في بناء السفن البحرية بمختلف أنواعها بحمولة تصل إلى ٥٧٥ ألف طن[٤٧].

ووفقًا لخطة السنوات الست وصل إنتاج الصلب مع نهاية عام ١٩٥٥ نحو ٤,٦ مليون طن من الصلب، أي ضعف إنتاج عام ١٩٤٩، وذلك من خلال تحديث وتطوير مصانع التعدين القديمة، وبناء مصنعين جديدين للفولاذ عالى الجودة أولهما بالقرب من مدينة كراكوف (Kraków) والثانى في مدينة وارسو (Warsaw)[٤٨]. كما أكدت الخطة على الاستمرار فى استخراج الفحم إذ وصل نحو ١٠٠ مليون طن عام ١٩٥٥. والجدول التالى يوضح مدى الزيادة في الفحم المستخرج مقارنة بعام ١٩٣٨

إنتاج الفحم (١٩٣٨،١٩٤٦،١٩٤٩،١٩٥٥)

العام	إنتاج الفحم
١٩٣٨	٣٨,١٠٠,٠٠٠ مليون طن
١٩٤٦	٤٧,٣٠٠,٠٠٠ مليون طن
١٩٤٩	٧٤,١٠٠,٠٠٠ مليون طن
١٩٥٥	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مليون طن

المصدر: جدول من عمل الباحث اعتمادًا على:

Polish Documents, Poland's Six Year Plan, Polis Embassy, Washington, D.C, Hoover Situation library, 1960.

يتبين من الأرقام الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن معدل إنتاج الفحم في بولندا عام ١٩٥٥ وصل إلى ١٠٠ مليون طن بزيادة بنحو ٦٢% عما كان عليه عام ١٩٣٨.

ولعل هذه الزيادة ترجع إلى أن الفحم يُعد أحد مصادر الطاقة المهمة لتلبية احتياجات قطاع الصناعة المتزايدة آنذاك، إذ كان مستهدف أن يصل نصيب الفرد في بولندا من الفحم نحو ٣,٧ طن وهو أعلى المعدلات في العالم إذ أن نصيب الفرد من إنتاج الفحم في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ نحو ٢,٩ طن(٤٩).

كما أكدت الخطة على إنشاء خمسة وثلاثين منجمًا لاستخراج خام الحديد ليصل خام الحديد المستخرج بحلول عام ١٩٥٥ نحو ثلاثة مليون طن، وكذلك التوسع في استخراج خام الزنك والرصاص والنحاس، ليصل خام الزنك والرصاص المستخرج عام ١٩٥٥ نحو ٢,٢ مليون طن، والنحاس نحو ٣,٢ مليون طن. وأكدت الخطة كذلك على ضرورة البدء في إنتاج الألومنيوم والماغنسيوم، وزيادة استخراج النفط الخام ليصل إلى ٣٩٤ ألف طن سنويًا، والغاز الطبيعى ليصل إلى ١٤,٨٨٠,٠٠٠,٠٠٠ قدم مكعب، وتطوير استخراج ملح البوتاسيوم وإنتاج المطاط الصناعى، وزيادة إنتاج السليلوز ليصل إلى نحو ٤١٤,٠٠٠ ألف طن(٥٠).

وأكدت الخطة كذلك على التوسع فى الصناعة الكيميائية من خلال بناء عدة منشآت صناعية كيميائية جديدة، وتطوير وتوسعة المصانع القائمة، إذ أن بولندا آنذاك كانت تمتلك ثلاثة مصانع كبيرة للأسمدة النيتروجينية والفوسفور، ومصنع لمعالجة أملاح البوتاسيوم، ومصنع للصودا، ومصنعان كبيران لحمض الكبريتيك، ومصنع للمنتجات الصناعية على نطاق واسع وآخر للمنتجات العضوية(٥١).

ولعبت الصناعة الكيميائية دورًا مهمًا في الاقتصاد البولندى، إذ أن نحو ٧٠% من المنتجات الصناعية تدخل تحت مظلة الصناعة الكيميائية. كما أنها تزود قطاع الزراعة بالأسمدة والمبيدات، والسكان ببعض السلع الاستهلاكية الأساسية. والذى سيساعد بولندا على تطوير تلك الصناعة هو أنها تمتلك آنذاك المواد الخام الأساسية اللازمة لتطوير تلك الصناعة، مثل الفحم والحجر الجيرى والجبس والملح الصخرى(٥٢).

وبحلول العام الأخير من المشروع عام ١٩٥٥ وصل إنتاج حمض الكبريت نحو ٢٣٠,٠٠٠ طن، والصودا الكاوية ١٦٢,٠٠٠طن، والصودا المكلسة ٣٨٩,٠٠٠، والأسمدة النيتروجينية ٢٣٠,٠٠٠ طن، واقطاب الكربون ٣١,٠٠٠ طن، والمطاط الصناعى ١٣,٠٠٠ طن(٥٣).

وتزامنًا مع معدل النمو السريع للصناعة، ونمو مشاريع الإسكان وإدخال الكهرباء للمناطق الريفية، وارتفاع مستوى المعيشية البولندية تزايد الطلب على الطاقة الكهربائية، فكان لا بد من التوسع في إنتاج الطاقة الكهربائية. وهذا ما أكدته خطة الست سنوات بضرورة التوسع في إنشاء وتشغيل محطات جديدة، ووفقًا لذلك تم إنشاء أربعة عشر محطة بخارية كبيرة، إلى جانب عدد من محطات الطاقة الحرارية المائية والصناعية ليصل إنتاج الطاقة الكهربائية عام ١٩٥٥ نحو ١٩,٣ مليار كليو وات.

من ناحية أخرى تضمن مشروع السنوات الست إقامة مشروعات كبيرة للبناء والتعمير خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥، وهذا ما أدى بدوره إلى زيادة في معدل إنتاج مواد البناء والتركيبات والمعدات، فزاد إنتاج الاسمنت إلى ٤,٩٥٠,٠٠٠ طن عام ١٩٥٥، أي بزيادة أكثر من الضعف عن عام ١٩٤٩. وكذلك إنتاج الطوب بنحو ٣,٧٥٦ مليون قطعة، والجير والقطران والمواد العازلة. كما تم تطوير مواد البناء الجاهزة، وإقامة العديد من المصانع لإنتاج الرافعات والحفارات والجرافات الكبيرة(٥٤).

كما أكدت الخطة أيضًا على ضرورة توزيع عادل للقوى الإنتاجية بحيث تشمل الكثير من المقاطعات البولندية، وإلا تتركز في مناطق بعينها. وكذلك على إعداد وتدريب العمالة، لتوفير عمالة ماهرة لجميع فروع الاقتصاد البولندى وخاصة قطاع الصناعة، ووفقا لذلك زاد عدد العاملين في كافة القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ إلى نحو ٢,١٠٠,٠٠٠ مليون بولندى، اتجه منهم نحو مليون على الأقل إلى قطاع الصناعة(٥٥).

وأوضحت خطة السنوات الست أن بناء أسس الاشتراكية في الاقتصاد البولندى يتطلب توزيعًا عادلاً للقوى المنتجة، ورفع مستوى المناطق المتخلفة اقتصاديًا، وبناء المؤسسات الصناعية الجديدة، وتبنى التدريب المهنى المكثف على جميع المستويات في المدارس التجارية والصناعية،

وعقد الدورات المهنية في المصانع. ودعت الخطة كذلك إلى خفض تكاليف الإنتاج على نطاق واسع، والعمل على زيادة الأجور التي سترتب عليها بطبيعة الحال زيادة الإنتاج(٥٦).

٢- الزراعة:

تبنى مشروع (خطة) السنوات الست تطويرًا شاملًا للزراعة من خلال تحديد مجموعة من المهام التي يتعين على قطاع الزراعة القيام بها وهى ما يلى:-

- تلبية احتياجات المستهلكين المتزايدة، بسبب الزيادة في عدد السكان.
- توفير المواد الخام للصناعة القائمة على المواد الخام الزراعية.
- زيادة كمية المنتجات الزراعية بشكل كبير من أجل تلبية متطلبات التصدير التي بدروها تضمن الواردات التي لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية للبلاد(٥٧).

ووفقًا لخطة السنوات الست زاد الإنتاج الزراعى بنسبة ٦% سنويًا، ووصلت القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعى عام ١٩٥٥ إلى نحو ٢٩% زيادة عن عام ١٩٣٨. ولعل هذه الزيادة ترجع إلى إدخال الوسائل الحديثة في الزراعة للمساهمة فى زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية، حيث تم تزويد قطاع الزراعة بعشرات آلاف من المعدات الزراعية الحديثة كالجرارات الزراعية والحصادات وغيرها من المعدات والتي كانت موجودة بإعداد محدودة قبل ذلك، إلى جانب توفير الأسمدة التي زادت ستة أضعاف عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية. كما تم تزويد أكثر من ٨٩٠٠ قرية بالكهرباء والمولدات والمحركات والمعدات الكهربائية، وتم توصيل الكهرباء للكثير من المزارع والتى زادت خمس مرات عما كانت عليه عام ١٩٤٩(٥٨) والجدول التالى يوضح الزيادة ف الإنتاج الزراعى.

الزيادة في الإنتاج الزراعى

العام	الإنتاج الزراعى
١٩٣٨	١٠٠
١٩٤٦	٤٧
١٩٤٩	٩١
١٩٥٥	١٢٩

المصدر: CIA, Poland to- day, Warsaw, 1952

من الأرقام الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن معدل الإنتاج الزراعى عام ١٩٣٨ قبل الحرب العالمية الثانية تم تحديده بقيمة اعتبارية عند مستوى ١٠٠ عام ١٩٣٨، وخلال فترة الحرب من ١٩٣٩-١٩٤٥ والدمار والخراب الذى أصاب الأراضى الزراعية أدى هذا إلى انخفاض الإنتاج الزراعى من مستوى ١٠٠ إلى ٤٧ عام ١٩٤٦، ومع آخر سنوات المشروع عام ١٩٥٥ وصل الإنتاج الزراعى إلى نسبة ١٢٩، أي بما يزيد بنحو ٢٩% عن عام ١٩٣٨.

ونتيجة لزيادة الاستهلاك الناتج عن ارتفاع مستوى المعيشة الفرد البولندى عملت الحكومة على زيادة إنتاج الحبوب فبحلول عام ١٩٥٥ زاد محصول القمح بنسبة ٥٨% والشعير بنحو ٩٠% والشوفان بنحو ٢١% عن إنتاج ١٩٤٩. كما كان هناك توسعًا ملحوظًا في النباتات المزروعة للأعلاف والأغراض الصناعية، إذ زادت المساحة المنزرعة ببنجر السكر بنحو ٢٥% والنباتات الزيتية بنحو ٦٧% والنباتات الليفية بنجو ٧٣% والأعلاف بنحو ٤٨% مقارنة بعام ١٩٤٩[٥٩].

وفيما يخص إنتاج الثروة الحيوانية زادت إعدادها بشكل مملوس، فوصل عدد الخيول إلى ٣ مليون، والماشية نحو ٩,٥ مليون، والخنازير نحو ١٠,٥ مليون، والأغنام بنحو ٣,٨ مليون، والدواجن نحو ١٠٥,٧ مليون. وبالمقارنة بعام ١٩٤٩ فان هذا يعنى زيادة الخيول بنحو ٧٢%، والأغنام بنحو ١٣٤%، والدواجن بسنبة ٣٦%. وأدى النمو في عدد رؤوس الماشية إلى ارتفاع ملحوظ في المنتجات الحيوانية بحلول عام ١٩٥٥، حيث زاد إنتاج لحم البقر بنسبة ٨٣% والخنازير بنسبة ٦٣% والعجول بنسبة ٦٥%، وارتفع إنتاج الحليب بنحو ١٠٢% والبيض بنحو ٣٨% والصوف الخام بنحو ١٦٩% مقارنة بعام ١٩٤٩[٦٠].

كما تبنت خطة السنوات الست التحول من الزراعة الفردية إلى الزراعة التعاونية، ومزارع الدولة التي سيتم تطويرها، وذلك لإمداد السوق المحلى والأجنبى بكميات كبيرة من المنتجات الزراعية، وتزويد تعاونيات المنتجين الزراعين، وكذلك المزارع الصغيرة والمتوسطة بالبذور عالية الجودة والماشية لأغراض التربية، وكان معدل الزيادة في إنتاج المزارع الحكومية أسرع بكثير من المزارع الفردية، إذ أصبحت مزارع الحكومة مراكز إنتاج كبيرة وخاصة في السلع الأساسية[٦١].

ولعبت المزارع الحكومية دورًا مهمًا في إمداد المدن بما تحتاجه من سلع ومنتجات زراعية، وخاصة مع زيادة حصة المزارع الحكومية في الإنتاج السلعى من ٧,٩ % عام ١٩٤٩ إلى ١٥,٩% عام ١٩٥٥. كما أنها أمدت المزارع الحكومية تعاونيات المنتجين وحيازات الفلاحين المتوسطة والصغيرة بالبذور والماشية، كما أنها ستساهم في التحول الاشتراكى للقرية. في الوقت نفسه ستقدم الدولة مساعدات متزايدة لحيازات الفلاحين الصغيرة والمتوسطة، كما ستعمل الدولة على الحد من الرأسماليين الريفيين وتصفيتهم كطبقة اجتماعية(٦٢).

٣- النقل والمواصلات

تطلب التوسع الهائل في أوجه النشاط الاقتصادى البولندى خلال مشروع السنوات الست، وارتفاع مستوى المعيشة الذى صحبه زيادة في حركة التنقل، ضرورة تطوير وزيادة مرافق النقل والمواصلات والاتصالات في بولندا، حيث أصبحت هناك ضرورة لوجود روابط وطرق تربط بين المدن بعضها البعض وبين المدينة والريف، وكذلك ربط مراكز الإنتاج القديمة بالجديدة. وإجمالاً في ضوء خطة السنوات الست تم نقل نحو ٣٢٣ مليون طن من السلع بزيادة قدرها ١١٧% عن عام ١٩٤٩، ونقل ١٠٨٢ مليون شخص عام ١٩٥٥ بزيادة بنحو ١٠٤% عن عام ١٩٤٩(٦٣).

وتُعد السكك الحديد هي وسيلة النقل الرئيسية في بولندا، ووفقاً لخطة السنوات الست زاد نقل البضائع عبر خطوط السكك الحديد عام ١٩٥٥ بسنبة ٧٤% عن عام ١٩٤٩، وتم نقل ٨,٥ مليون طن كنصيب للفرد البولندى عام ١٩٥٥من البضائع عبر خطوط السكك الحديد مقابل ٢,١٧ مليون طن عام ١٩٣٨. وبذلك يكون نقل البضائع عبر السكك الحديد قد زاد أربعة أضعاف عما كان عليه عام ١٩٣٨. كما زاد نقل الركاب عبر خطوط السكك الحديد بنسبة ٩٠,٥% عما كان عليه عام ١٩٣٨(٦٤).

ومن أجل ضمان نقل البضائع والركاب تم تحسين النقل بالسكك الحديد من خلال إعادة بناء نقاط الالتقاء، وزيادة القدرة المرورية للخطوط الرئيسية وبناء خطوط جديدة، وتم بناء نحو ٧٠٤ كليو متر من خطوط السكك الحديد الجديدة، وتم تحديث خمسة نقاط كبيرة مهمة وهى وارسو(Warszawa)، سيليزيا العليا (Schlesien)، غدانسك (Gdańsk)، غدينيا (Gdynia)،

شتشين (Szczecin)، كراكوف (Kraków) كما تم رفع كفاءة السكك الحديد من خلال ميكنة التحميل والتفريغ، وزيادة سعة المسار للخطوط الرئيسية، وزيادة سرعة قطارات الركاب بنحو ٢٠%، وقطارات الشحن بنسبة ٢١%، وزيادة معدل التشغيل اليومى لعربات الشحن بنسبة ٨% وقاطرات قطارات الركاب بنحو ٢٣%، وخفض وقت التحميل والتفريغ وإعادة التحميل لسيارات الشحن من ٥,٩ يوم عام ١٩٤٩إلى ٤,٨ يوم عام ١٩٥٥. وزيادة حركة نقل البضائع والركاب بشكل كبير عن طريق النقل بالسيارات زيادة قدرها نحو ١١ مرة بالنسبة للبضائع المنقولة، وأربع مرات بالنسبة لنقل الركاب عن عام ١٩٤٩. وتم إنشاء نحو ٦١٠٠كم من الطرق، وتعبيد نحو ٤٠٠٠كم[٦٥].

أما فيما يخص الملاحة النهرية تزايد النقل على نهر أودرا وفيستولا بنسبة ١٠٤% وذلك من خلال بناء ممر مائى كبير يربط بين نهر Bug و Odra والذى ساعد على نقل المواد الخام وخاصة الحديد لمصانع الصلب البولندية، وكذلك نقل الفحم البولندى إلى الاتحاد السوفيتى. كما أدى إلى تطوير حركة النقل البحرى في إطار خطة السنوات الست إلى تحقيق تقدم في قدرة التحميل في الموانئ وتحقيق نمواً كبيراً في حمولة الأسطول التجارى. وأدى توسيع وتحديث المنشآت والاستخدام الكامل للأرصفة والمستودعات إلى منح الموانئ البولندية قدرة تحميل تصل إلى ٣٢ مليون طن[٦٦].

٤- التجارة الخارجية:

نصت خطة السنوات الست على تعزيز وتعميق العلاقات الاقتصادية المتبادلة والتعاون الاقتصادى على أساس مبادئ التضامن الاشتراكى والمساعدة المتبادلة مع الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية، وفى ضوء ذلك زادت التجارة الخارجية لبولندا إلى نحو ٤٠% عن عام ١٩٤٩[٦٧]، والجدول التالى يوضح معدل هذا النمو.

معدل نمو التجارة الخارجية في بولندا (١٩٣٨، ١٩٤٩، ١٩٥٥)

العام	نسبة الزيادة في التجارة الخارجية

١٩٣٨	١٠٠
١٩٤٩	١٣٣
١٩٥٥	١٨٧

المصدر: CIA, Poland to- day, Warsaw, 1952

يوضح الجدول أعلاه نسبة الزيادة في التجارة الخارجية لبولندا، إذا تم اعتبار التجارة الخارجية عام ١٩٣٨ تساوى ١٠٠ فقد أصبحت ١٣٣% عام ١٩٤٩، و١٨٧% عام ١٩٥٥. واعتمدت سياسة التجارة الخارجية البولندية على التوسع المستمر وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتيى، ودول الكتلة الشرقية. حيث زادت التجارة بين بولندا وألمانيا الشرقية وغيرها من دول أوروبا الشرقية، وجمهورية الصين الشعبية، ونتيجة لذلك ارتفع نصيب بولندا في حجم التجارة الخارجية(٦٨).

ومن العوامل التي ساعدت على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين بولندا والاتحاد السوفيتيى وجود اتفاقيتى ١٩٤٩، ١٩٥٠ بين الجانبين. ووفقًا لمشروع السنوات الست زادت التجارة البولندية مع الاتحاد السوفيتيى بنحو ٣٨١% خلال أعوام ١٩٥٠-١٩٥٥، كما تقرر أن يمد الاتحاد السوفيتى بولندا بالآلات والمعدات والمواد الخام الأساسية مثل الحديد والمنجنيز، والمنتجات النفطية والمطاط والمعادن والقطن، ويعتبر الاتحاد السوفيتى أفضل عميل للمنتجات الصناعية البولندية، وقدم الاتحاد السوفيتى مساعدات تقنية وعلمية، وقروض كبيرة لتمويل إمدادات المعدات، وبلغت قيمة المساعدات الائتمانية التي قدمها الاتحاد السوفيتي في إطار الاتفاقيات التجارية طويلة الأجل نحو ٢,٢ مليار روبل روسى(٦٩).

٥- الخدمات الاجتماعية:

أولى مشروع السنوات الست قطاع الخدمات الاجتماعية رعاية كبيرة، حيث خصص مبالغ كبيرة للإسكان والتعليم والثقافة والصحة، إذ بلغ مؤشر الانفاق على الخدمات الاجتماعية بحلول عام ١٩٥٥ نحو ٤٣١% مقابل ١٦٥% عام ١٩٥٠، ونحو ١٠٠% عام ١٩٤٩(٧٠). وكانت من فروع الخدمات الاجتماعية مايلى:

أ- الإسكان:

وفقاً لخطة السنوات الست تم زيادة الانفاق على الإسكان حيث وصلت قيمة النفقات على مشروعات الإسكان بحلول عام ١٩٥٥ أكثر خمسة مرات عن عام ١٩٤٩، إذ تم بناء الوحدات السكنية في المدن والبلديات، إذ تقرر بناء نحو ٧٢٣ ألف وحدة سكنية جديدة خلال فترة الخطة ١٩٥٠-١٩٥٥، وذلك لتلبية احتياجات المواطنين. وكانت نحو ٧٥% من مشروعات الإسكان على شكل مستوطنات جديدة كاملة ومجهزة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية. وتم كذلك إعادة إعمار العاصمة البولندية وراسو التي دمرها النازيون، إذ تم بناء نحو ١٢٠,٠٠٠ ألف وحدة سكنية لنحو ٢٠٠,٠٠٠ ألف مواطن، وكذلك ربط المناطق السكنية الجديدة بالعاصمة، وتم تخصيص نحو ١٥ مليار زلوتى من أجل تنفيذ تلك المشروعات الخاصة بالإسكان والمرافق(٧١). كما تم إجراء إصلاحات على المساكن والمبان القديمة من خلال تحسين حالتها وتزيدوها بالمرافق المهمة، حيث تم إنشاء ستين شبكة مياه رئيسية في المناطق التي لا توجد بها. وتخصيص مبالغ مالية أيضًا لتحسين شبكة الاتصالات القديمة وإقامة شبكة جديدة في المناطق التي لم تصلها بعد(٧٢).

ب- رفع مستوى المعيشة:

كانت من ضمن الأهداف الرئيسية لخطة السنوات الست رفع مستوى المعيشة للمواطنين البولنديين من ٥٠% عام ١٩٤٩إلى ٦٠% عام ١٩٥٥. حيث زادت نسبة العمالة(العمل) من ٣٦٠,٠٠٠ ألف عام ١٩٤٩ إلى نحو ٥٧٠,٠٠٠ ألف عام ١٩٥٥، كما تم توظيف نحو ٢٣٠,٠٠٠ ألف امرأة وبذلك ارتفعت نسبة النساء في إجمالي العاملين في القطاع الاشتراكى من ٢٩,١% عام ١٩٤٩ إلى ٣٣,٥% عام ١٩٥٥(٧٣).

ونتيجة لزيادة نسبة العمالة وخاصة النساء، فإن مستوى معيشة المواطنين البولنديين أرتفع بشكل كبير نظرًا لزيادة عدد العاملين لكل أسرة بولندية. كما أن زيادة الأجور للعمال والموظفين والتي قدرت بنحو ٤٠% خلال فترة السنوات الست ساعدت على رفع مستوى المعيشة، وكذلك التخفيض التدريجى لأسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع. كما أكدت الخطة كذلك على رفع مستوى معيشة الفلاحين أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم المساعدات لهم لزيادة

إنتاجية المحاصيل لديهم، وكان لاتحاد الفلاحين دورًا مهمًا أيضًا في العمل على رفع مستوى معيشة الفلاحين(٧٤).

ج- الصحة:

وفقًا لخطة مشروع السنوات الست تم بناء ستة وستين مستشفى جديدة، بالإضافة إلى إنشاء المصحات والمراكز الصحية والمرافق الطبية الوقائية، وإقامة ثلاث وحدات سريرية كبيرة في وارسو ولودز ولوبلين، وزيادة عدد أسرة المستشفيات من ٢١,٧% عام ١٩٣٨ لكل ١٠,٠٠٠ نسمة، و٣٦,٣ عام ١٩٤٩ إلى ٤٧,٧ سريرًا لكل ١٠,٠٠٠ نسمة. كما عملت الخطة على رفع كفاءة المستشفيات من خلال زيادة إمدادها بما تحتاج إلية من أجهزة وأدوية. وزيادة العيادات والمراكز الصحية في الحضر لتصل عام ١٩٥٥ نحو ٣٠٦٠ مركزًا والتي كانت ٤٨٢ مركزًا عام ١٩٣٧(٧٥).

كما أكدت الخطة على التوسع في صناعة الأدوية لتصل إلى ثمانية أضعاف عما كانت عليه عام ١٩٤٩، والتركيز بشكل خاص على إنتاج البنسلين وعقاقير السلفا والأمصال واللقاحات، كما أكدت الخطة على تدريب الأطباء والصيادلة والممرضات والفنيين. وبحلول عام ١٩٥٥ خرج أكثر من ١٢٦٠ طبيب من كليات الطب، وبذلك اصبح هناك طبيب لكل ١٦٠٠ مواطن، و ٢,٣ صيدلى لكل ١٠,٠٠٠ مواطن عام ١٩٥٥. كما تم تدريب أكثر من ٢٣,٠٠٠ ممرضة. وفيما يتعلق برعاية الأم والطفل فبموجب الخطة تتضاعفت عدد دور الحضانات في الحضر بنحو ثلاث مرات عما كانت عليه عام ١٩٤٩، حيث وصل عددها بحلول عام ١٩٥٥ نحو ٥٢,٠٠٠ حضانة والتي كان عددها عام ١٩٣٨ نحو ٧٠٠ حضانة. كما زادت عدد الحضانات في الريف مرة ونصف عن عام ١٩٤٩. وبالتالي زاد عدد الأطفال المستفيدين من دور الحضانات من ١٨,٠٠٠ ألف طفل عام ١٩٣٨ إلى ٥٠,٠٠٠ ألف عام ١٩٥٥، وأطفال رياض الأطفال من ٧٤,٨٠٠ عام ١٩٣٨ إلى ٥٦٠,٠٠٠ عام ١٩٥٥(٧٦).

د- التعليم والثقافة

اهتمت خطة مشروع السنوات الست بإنشاء المدارس الابتدائية والثانوية والمدارس التجارية، والتطوير المستمر للتعليم العالى، ورفع مستوى التدريس، وتوسيع نطاق تعليم الكبار، ومحاولة

القضاء التام على الأمية. وصاحب تطوير المؤسسات التعليمية التوسع في إقامة المراكز الثقافية مثل المكتبات والمسارح، والتوسع أيضًا في نشر الكتب والصحف، وزيادة البث الإذاعى، وإقامة النوادى والملاعب والمتنزهات(٧٧).

كما تقرر أن يصل عدد خريجى المدارس المهنية خلال سنوات المشروع الست إلى مليون خريج، وعدد خريجى المدارس العليا إلى ١٤٦ ألف، وعدد الأطفال في دور الحضانة نحو ٥٦٠ ألف طفل بزيادة نحو ٩٥% عن عام ١٩٤٩، وزيادة الكتب المطبوعة بنسبة ٩٠%، وأن يصبح عدد دور السينما في المدن نحو ٧٨٩ داراً عام ١٩٥٥، وفى الأرياف نحو ٢٣٠ داراً(٧٨).

خامساً- المشروع بين النجاح والإخفاق

اختلفت وتضاربت الآراء حول مدى نجاح مشروع (خطة) السنوات الست أو إخفاقه، ولكى نستطيع الوصول إلى نتيجة لا بد من طرح سؤال هل كانت الظروف في بولندا مواتية وملائمة لطرح مثل هذا المشروع وتنفيذه على أرض الواقع في ذلك التوقيت؟

في هذا الإطار كان هناك فريقان، **الأول** كان يرى أن الظروف كانت مواتية لتنفيذ هذا المشروع، حيث إن الحكومة البولندية كانت تسيطر على وسائل الإنتاج، كما أن النظام السياسى البولندى وبطبيعته الديكتاتورية تكفل له رسم وتنفيذ البرامج طويلة الأجل مثل مشروع السنوات الست.

أما الفريق الثانى كان يرى أن الظروف كانت غير مواتية لمثل هذا المشروع لأمرين الأول: افتقار بولندا إلى العمال المهرة سواء في الصناعة أو في الزراعة؛ ويرجع ذلك إلى حداثة عهد البلاد بالأساليب الصناعية والزراعية الحديثة، وإلى اتساع نطاق مشروع السنوات الست، واستناده على النظام الآلي الحديث. وأخيرًا إلى فقد بولندا زهرة شبابها في الحرب، ولا سيما مهرة المديرين والخبراء والمهندسين؛ ونجم عن هذه العقبة الإفراط في استخدام العمال، وتلف المعدات لعدم تمرس العمال على استخدامها، ورداءة الإنتاج، وبالأحرى ارتفاع تكاليف الإنتاج الذي يعني التبذير في قوى الأمة الإنتاجية؛ فاضطرت الحكومة تعويضًا لذلك إلى اقتطاع ما يمكنها اقتطاعه من أجورهم، وخفض مستوى معيشتهم(٧٩).

أما الأمر الثانى: حاجة البلاد إلى رؤوس الأموال اللازمة لتمويل حركة التوجيه إذ يتعذر عليها – والجو السياسي الدولي على ما هو عليه والقطيعة مستمرة بين المعسكر الديموقراطي الغربي والمعسكر الشيوعي – استجلاب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل هذا البرنامج الضخم؛ ومن ثم لا مناص للحكومة البولندية من الاعتماد على الموارد البولندية وحدها، علمًا بأن الاتحاد السوفيتي نفسه لم يستطيع المساهمة بشئ في هذا المضمار إلا بالنذر اليسير؛ لانشغاله نفسه بثلاث مشروعات خمسية خلال الفترة ١٩٥١ – ١٩٦٥م والتي كانت تتطلب تعبئة موارده تعبئةً لا نظير لها في التاريخ لكي يصل الإنتاج السوفيتي عام ١٩٦٥م إلى مستوى يقارب المستوى الأمريكي(٨٠).

وهذا يعني لجوء الحكومة البولندية إلى الشعب نفسه لتمويل المشروع، وهذا ما أدى لحرمانه من كثير من ضرورياته المعيشية وافراطها في إصدار النقود الورقية.

ولا يستغرب من حكومة غايتها الارتقاء بالقطاع الصناعى أن تعمد إلى التضحية بمستوى حياة الشعب، وارغامه على التقشف والرضا بشظف العيش في سبيل إدراك غايات رسمتها، وهذا ما يفسر تلهف الحكومة على إنتاج السلع الإنتاجية (كالعدد والآلات) وإدخال الزراعة الآلية، يدفعها إلى القصد في إنتاج السلع الاستهلاكية على نحو ما يبدو هذا جليًا من الإحصاءات الواردة في هذا البحث.

ولقد اعترفت الحكومة في مذكرتها عن الاصلاح النقدي أنها تهدف من وراءه حسن تنفيذ مشروع السنوات الست، وهذا تفسره مذكرتها عن المشروع، إذ جاء فيها أن تنفيذه يتوقف على القصد في الاستهلاك، فليس بدعًا إذا أن تُنكب الحكومة على مدخرات الشعب البولندى ؛ فيضيع عليه ثلثاها، وذلك بجعلها نسبة استبدال العملة القديمة بالجديدة ١٠٠ – ١ وبذلك تكون قد رفعت أسعار الحاجيات ثلاث أمثال عما كانت عليه قبل البدء في الإصلاح النقدى؛ وبذلك صدّت التكالب على السلع الاستهلاكية، كما أنها أرغمت الفلاحين على التعاقد معها على تسليم المحاصيل وبعضها لم يُحصد بعد على أساس الأسعار القديمة. وعن طريق صد استهلاك الشعب البولندى – وهو شعب ظل عشر سنوات في شبه حرمان تام من الضروريات – وما يستتبع هذا من القصد في إنتاج السلع

الاستهلاكية، نجد الحكومة البولندية تولى إنتاج السلع الإنتاجية أعظم اهتمام. وهى إحدى غايتين أساسيتين من المشروع، وهما تصنيع البلاد بإنتاج السلع الإنتاجية، وثانيهما استصفاء البورجوازية الزراعية(٨١).

ويتبين مما سبق أن بولندا كانت تسير في نفس الطريق الذي سلكة الاتحاد السوفيتى بتحطيم الملكيات الزراعية الكبيرة وتوزيعها على الفلاحين الذين أيدوا الشيوعية في بدء عهدها في أن يظفروا بمطمحهم الموروث في الاستيلاء على أراضي كبار ملاك الأرض، بيد أن الشيوعية البولندية أسوة بزميلتها الروسية لن تلبث حتى تقضى على المزارع الفردية، وإقامة نظام المزارع التعاونية على النسق الموجود في الاتحاد السوفيتي.

فمشروع السنوات الست للتوجيه الاقتصادي في بولندا، وإن كان يبدو لأول وهلة من استعراض ما تضمنه من إحصاءات وبيانات أنه برنامج مثالي تُحمد الحكومة البولندية عليه، إلا أنه يتضح – من الجهة الأخرى – أنها لا تبالي بما يحمله بين طياته من إعنات للبولنديين، وأن تنفيذه يُرهقهم من أمرهم عُسرا(٨٢).

وعلى الرغم ما سبق ذكره إلا **أن اللجنة البولندية الوطنية للتخطيط الاقتصادى أصدرت بيانًا** في يناير من عام ١٩٥١ أوضحت فيه أن خطة الإنتاج الصناعى لعام ١٩٥٠ قد حققت أهدافها بشكل كبير، وأن قيمة الإنتاج زادت بنسبة ٢٦% عن عام ١٩٤٩. كما ارتفع إجمالي الإنتاج الزراعى بنحو ١٣%، والإنتاج الحيوانى بنحو ٣٠% عن عام ١٩٤٩، وزادت تجارة التجزئة بنحو ١٤,٥%، وحركة نقل البضائع بنحو ١٠٧% عن عام ١٩٤٩.

وفى قطاع الخدمات الاجتماعية والثقافية شهد عام ١٩٥٠ تحسنًا عامًا في صحة السكان، وفى مجال التعليم بلغ عدد خريجي المدارس الأساسية نحو ٢٦٨ ألف بزيادة قدرها ٢٥% عن عام ١٩٤٩، كما زاد عدد خريجين المدارس الثانوية بنحو ٣٨%، وخريجين المدارس المهنية بنسبة ٢٠%، وبلغ عدد طلبة الجامعات قرابة ١٢٠ ألف طالب. وزاد نشر الكتب بنحو ٩٥% عن عام ١٩٤٩، إذ وصل إل ١١٦ مليون نسخة، وزادت المكتبات العامة ودور السينما والمسارح وخاصة في المناطق الريفية.

وتحسنت مستوى المعيشة إذ ارتفع عدد العاملين في القطاع الاقتصادى الوطنى البولندى بنسبة ١٧% عن عام ١٩٤٩، كما زادت الأجور بنحو ٦% عن عام ١٩٤٩، وزادت كذلك نفقات الدولة لنظام التأمين الصحى للعمال، وأدى ارتفاع معدلات التوظيف وزيادة إنتاجية العمل في جميع قطاعات الإنتاج إلى ارتفاع الدخل القومى بنسبة ٢١% مقارنة بعام ١٩٤٩([٨٣]).

ويتضح من البيان الصادر عن لجنة التخطيط البولندية بأنه لا يكشف عن الوضع الحقيقى للاقتصاد البولندى، وذلك لأنه تقرير عن عام ١٩٥٠ فقط وليس كل السنوات الست للمشروع. الأمر الثانى أنه صادر من لجنة التخطيط التابعة للحكومة البولندية التي طرحت وتبنت المشروع نفسه. وإن كان قطاع الصناعة قد حدث فيه طفرة ملموسة وذلك لأن الحكومة البولندية أولت هذا القطاع اهتمامًا كبيرًا إذ استحوذ على ما يزيد على ٤٠% من قيمة الاستثمارات التي ضحتها الحكومة منذ بداية المشروع. لذا كان من المنطقى أن يحدث تقدم وطفرة في القطاع الصناعى مقارنة بباقى القطاعات الأخرى([٨٤]). والجدول التالى يوضح ذلك

نسب الاستثمارات البولندية خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٤

القطاع	١٩٥٠	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤
الصناعة الثقيلة	٣٢	٤٤	٤٣	٤٠
الصناعة الخفيفة	٨	٩	٩	٥
الزراعة	٩	٨	٨	١١
المواصلات	١٤	١٢	١١	١١
الإسكان	٧	١٠	١٠	١٢
استثمارات	٣٠	١٨	١٩	٢١

المصدر:

Department of Economic and Social Affairs, ،United Nations, World Economic Survey New York, 1956.

وبالنظر للأرقام الواردة في الجدول أعلاه يتضح استحواذ قطاع الصناعة وخاصة الثقيلة على قدر كبير من استثمارات الحكومة البولندية وهذا ما يفسر الطفرة التي حدثت في قطاع الصناعة بداية من عام ١٩٥١ مقارنة بباقى القطاعات الأخرى.

وفى الواقع أن الحكومة البولونية ليست هي التي كانت تدير السياسة العامة لبولندا، وإنما الذي كان يضع خطوط هذه السياسة، ويرسمها هي اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وهي السلطة العليا في بولندا الموجهة للسياسة العامة، كما أنها هي التي تضع البرامج للحكومة سواء كانت سياسية واقتصادية واجتماعية، وليس لمجلس الوزراء سلطة في هذا الشأن غير تنفيذ هذه البرامج التي تضعها اللجنة؛ وعلى ذلك تعتبر الحكومة أداة لتنفيذ السياسة التي يرسمها الحزب الشيوعي لها، كما أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لا تضع هذه السياسات من تلقاء نفسها أو من وحي خيالها، وإنما هناك عامل آخر له أثره وقوته في توجيه هذه السياسة، وهو السياسة السوفيتية حيال السياسة الدولية؛ وعلى ذلك يمكن القول أن بولندا ليست لها سياسة معينة ثابتة مستقلة تسير عليها، بل كل سياستها مبنية على ما يوحي به الاتحاد السوفيتي(٨٥).

ويمكن القول أن أهداف مشروع السنوات الست المرجوة لم تتحقق على أرض الواقع باستثناء تحقيق جزءًا كبيرًا من أهداف قطاع الصناعة، ولعل ذلك يرجع إلى أن خطة السنوات الست اشتملت على أخطاء، منها أن النسب التي وزعت بموجبها الاستثمارات في الخطة كانت جزافيا بشكل خاطئ، كما أن بعض النفقات قد قدرت بأقل من قيمتها، وكذلك قدرت إنتاجية العامل بمستوى أعلى من حقيقته، كما كانت النسب التي وزعت بموجبها الإنتاج بين الصناعات غير سليمة(٨٦).

ومن العوامل التي أدت إلى عدم تحقيق أهداف المشروع ما يلى:-

- أن الاتحاد السوفيتى كان يشترى المواد الأولية البولندية بثمن بخس تقل عن عشر ثمنها الحقيقي، فمثلًا الفحم، وهو من أهم موارد الثروة البولندية احتكرت شرائه روسيا، ولم تتقيد بالأسعار العالمية، وبذلك حرمت بولندا من الفرق بين السعر التعسفي وبين الأسعار العالمية، وهذا لا شك أثر في مستوى معيشة الفرد وفي مستوى الأجور والمرتبات؛ مما ترتب عليه أن عمت الشكوى من سوء المعيشة في بولندا.
- اتجاه بولندا مدة طويلة نحو المغالاة في الصناعة الثقيلة التي كانت تخدم الحرب، ولم يتحمل الاقتصاد البولندى هذا العبء لمدة طويلة.
- قلة الدافع أو الحافز للإنتاج بسبب النظام السائد في بولندا، وهو نظام جماعي جعل من كل فرد موظف في الدولة؛ مما قلل من بذل المجهودات، وللتدليل على هذا القول نقتبس هذين المثلين من الأرقام الرسمية البولندية.

١- إنتاج الفحم الكلي عام ١٩٤٩م بداية نظام الست سنوات كان ٧٤ مليون طن، وإنتاج الفحم في نهاية الست سنوات عام ١٩٥٥م كان ٩٤,٥ مليون طن بزيادة (٢٠) مليون طن، ولكن هذه الزيادة لا تصلح أساسًا للمقارنة؛ لأن ساعات العمل زادت، إلا أن ما يصلح أساسًا للمقارنة هو متوسط إنتاج الفرد في اليوم الواحد، إذ أن معدل إنتاج العامل في اليوم عام ١٩٤٩م كان نحو ١٣٢٨ كم، وفي عام ١٩٥٥م نحو ١١٦٣ كم، وهكذا نرى أن إنتاج العامل أقل عما كان عليه عام ١٩٤٩م(٨٧).

٢- أما في ميدان الإنتاج الزراعي، فيمكن الاستدلال والتدليل على قلة الدافع للإنتاج إذا عقدنا مقارنة بين أرقام الجدول التالي:

مزارع الأراضى الزراعية خلال سنوات المشروع

نوع الاستغلال	نسبة الأراضي المستغلة	نسبة الإنتاج	ملاحظات
المزارع الفردية	%٧٨.٨	%٨٣.٩	التسهيلات الحكومية كالآلات والسماد تزداد كلما قرب النظام من الدولة.
المزارع التعاونية	%٨.٦	%٧.٧	
المزارع الحكومية	%١٢.٦	%٨.٤	
الإجمالى	%١٠٠	%١٠٠	

المصدر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، تقارير السفارة المصرية بمدينة وارسو، الموقف في بولندا بعد تولى فواد يسواف جوموكا، سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في١٩٥٦/١٠/٢٥.

يتضح من الأرقام الواردة بالجدول أعلاه أن المزارع الفردية استحوذت على نحو ٧٨,٨% من إجمالي الأراضى المزروعة، والتي بلغ إجمالي إنتاجها نحو ٨٣,٩% من إجمالي الإنتاج الزراعى، بينما بلغت مساحة المزارع التعاونية والحكومية معًا نحو ٢١,٢% من إجمالي الأراضى المزروعة بنسبة إنتاج نحو ١٦,١%.

وعلى الرغم من جهود الحكومة البولندية في ضوء مشروع السنوات الست بإنشاء المزارع التعاونية ودفع الفلاحين بالانضمام بأراضيهم إليها، لكنها اصطدمت بعقبات كبيرة نابعة عن الواقع الاقتصادى والزراعى والاجتماعى في بولندا. إذ كانت معظم الاستثمارات مركزة عل قطاع الصناعة. مما أدى إلى إهمال الاحتياجات الأساسية للقطاع الزراعى من أدوات إنتاج وغيرها، وترتب هذا بطبيعة الحال انخفاض كبير في معدل التنمية في قطاع الزراعة، إذ انخفض الإنتاج

الزراعى انخفاضًا ملحوظًا خلال السنوات ١٩٥١-+١٩٥٣ مما هدد التوازن العام في عملية التنمية الاقتصادية وظهور اتجاه نحو التضخم وانخفاض عائد العمل، مع ارتفاع مطرد في الطلب على المنتجات الزراعية في المدن. بالإضافة إلى أن مزارع التعاونيات كانت تنشأ ثم لا تجد أمامها إلا نفس الإمكانيات الضعيفة التي كان الفلاح يستخدمها بمجهود الفردى(٨٨).

الخاتمة

بعد هذا العرض لموضوع مشروع السنوات الست في بولندا ١٩٥٠-١٩٥٥ وتطوراته، نخلص إلى النتائج الآتية:

- بينت الدراسة أن الأوضاع الاقتصادية المتردية لبولندا في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية هي التي دفعت الحكومة البولندية المنتخبة في ١٩ يناير ١٩٤٧ لطرح خطة الثلاث سنوات خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٤٩ كخطوة أولى نحو الإصلاح الاقتصادى، ثم طرح خطة طموحة عُرفت بمشروع السنوات الست خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥.
- أوضحت الدراسة بأن مشروع السنوات الست الذى تبته الحكومة البولندية كان مشروعًا اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، أساسه الاشتراكية، هدفت الحكومة البولندية من طرحه القضاء على العناصر الرأسمالية داخل دولاب الاقتصاد البولندى، ورفع أسمهما السياسية باعتباره أنه مشروعًا

وطنيًا من أجل جميع فئات الشعب البولندى.

- أظهرت الدراسة أن بولندا حذت حذو الاتحاد السوفيتى في تبنيها للإصلاح النقدى كخطوة أولى قبل البدء في تنفيذ خطط مشروع السنوات الست، وهو ما سارت عليه باقى الدول الشرقية الاشتراكية مثل رومانيا والمجر وبلغاريا، وهذا ما يؤكد أن دول أوروبا الشرقية كانت تسير في الفلك السوفيتى سياسيًا واقتصاديًا.
- بينت الدراسة أن الصناعة كانت العمود الفقرى لهذا المشروع، إذ استحوذ قطاع الصناعة في ضوء هذا المشروع على نحو ٤٠% من استثمارات الحكومة البولندية التي انفقتها من أجل إصلاح قطاعات الاقتصاد البولندى. وفى ضوء ذلك سعت الحكومة البولندية بإصلاح المصانع القديمة من الضرر الذى أصابها جراء الحرب العالمية الثانية، وبناء مصانع جديدة، وتحديث أدوات الإنتاج من خلال إدخال الميكنة والآلات الحديثة، واستخدام الوسائل الحديثة في قطاع الصناعة وتطوير شبكة الكهرباء والنقل والمواصلات ومرفق التعدين والطاقة لأنها من العوامل التي تساعد على النهوض بهذا القطاع.

- أظهرت الدراسة كذلك أن الحكومة البولندية هدفت في قطاع الزراعة في التحول من الاعتماد على المزارع الفردية إلى الاعتماد على المزارع التعاونية، ومزارع الدولة وذلك من أجل أن تسيطر الدولة على هذا القطاع في ضوء السياسات الاشتراكية التي تتبعها بولندا. وعلى الرغم من التسهيلات التي قدمتها الدولة للترغيب للانضمام للمزارع التعاونية والحكومية، لكنها لم تسطع تحقيق أي تغير في هذا الشأن، إذ ظلت المزارع الفردية تمثل نحو ٧٨,٨% من نسبة الأراضى المستغلة في بولندا، والمزارع التعاونية تمثل نحو ٨,٦%، والمزارع الحكومية تمثل نحو ١٢,٨%، وهذا يؤكد فشل الحكومة في تحقيق ما كانت تصبو إلية في هذا القطاع.
- بينت الدراسة أن بولندا اعتمدت لتحسين وضع تجارتها الخارجية على علاقتها الجيدة مع الاتحاد السوفيتى، والتي ستسمح لها بطبيعة الحال تعزيز التعاون الاقتصادى بين الجانبين على أساس مبادئ الاشتراكية، وخاصة أن هناك اتفاقيات سابقة فيما بينهما تعزز هذا التعاون المشترك. وكذلك التعاون مع باقى الدول الاشتراكية الأخرى مثل ألمانيا الشرقية ورومانيا، والصين وغيرها من الدول الأخرى.
- أكدت الدراسة أن الحكومة البولندية في ضوء مشروع السنوات الست قد أولت قطاع الخدمات الاجتماعية مثل الإسكان والصحة والتعليم اهتمامًا كبيرًا، إذ بلغ مؤشر الإنفاق على قطاع الخدمات الاجتماعية مع نهاية المشروع عام ١٩٥٥ نحو ٤٣١% في مقابل ١٦٥% ونحو ١٠٠% عام ١٩٤٩.

أوضحت الدراسة أن المشروع لم يحقق الأهداف المرجوة منه إلى حد بعيد، إذ أن الحكومة البولندية كانت إلى حاجة إلى المزيد من رؤوس الأموال والمساعدات اللازمة بطبيعة الحال لتمويل مثل هذا المشروع الكبير المتعدد الاتجاهات والمجالات، كما أنه في الوقت الذى اعتمدت بشكل كبير فيه على الاتحاد السوفيتي الذى لم يقدم سوى النذر اليسير من الأموال والمساعدات لأنه كان هو الآخر مشغول بشأنه الداخلى بطرح ثلاث مشروعات خمسية خلال الفترة ما بين ١٩٥١-١٩٦٥.

المـلحـق

١-خريطة عن دولة بولندا خلال فترة الدراسة

٢-وثيقة من وثائق الخارجية المصرية عن موضوع البحث

٣-وثيقة بولندية مترجمة على اللغة الإنجليزية عن مشروع السنوات الست

٤-وثيقة من CIA عن المشروع

(١) خريطة عن دولة بولندا خلال فترة الدراسة

https://www.pinterest.com

(٢) وثيقة من وثائق الخارجية المصرية عن موضوع البحث

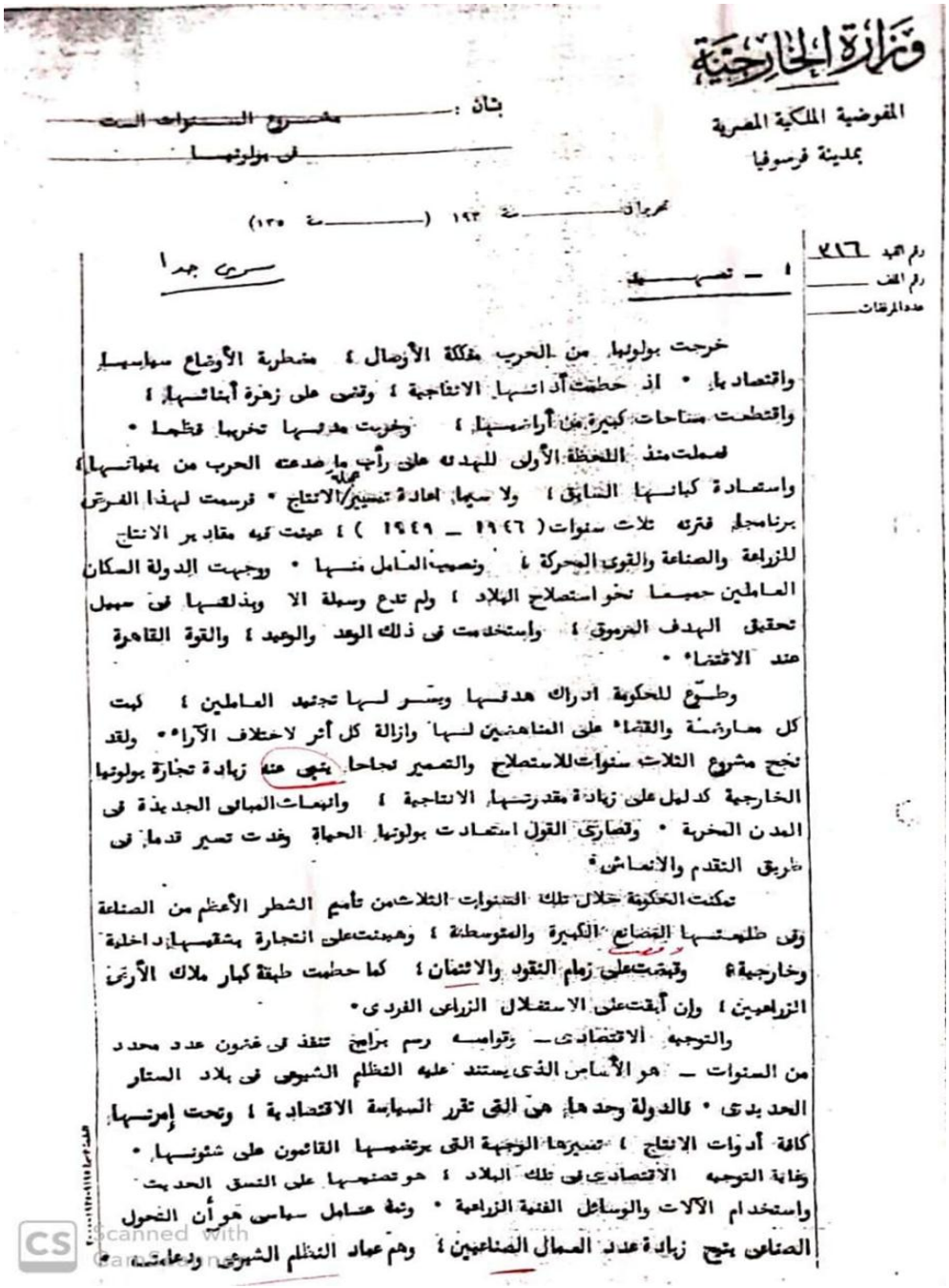

وزارة الخارجية

المفوضية الملكية المصرية
بمدينة فرسوفيا

بشأن : مشروع السنوات الست
في بولونيا

تحريرا في ١٩٤٣ (١٣٥٠)

رقم القيد ٧١٦
رقم الملف
عدد المرفقات

سري جدا

١ — تمهيد

خرجت بولونيا من الحرب مفككة الأوصال ، مضطربة الأوضاع سياسيا واقتصاديا . اذ حطمت أداتها الانتاجية ، وقضى على زهرة أبنائها ، واقتطعت مساحات كبيرة من أراضيها ، وخربت مدنها تخريبا فظيعا .

فعملت منذ اللحظة الأولى للهدنة على رأب ما صدعته الحرب من بنيانها ، واستعادة كيانها السابق ، ولا سيما اعادة تعمير الانتاج . فرسمت لهذا الغرض برنامجا فترته ثلاث سنوات (١٩٤٦ — ١٩٤٩) ، عينت فيه مقادير الانتاج للزراعة والصناعة والقوى المحركة ، ونصيب العامل منها . ووجهت الدولة السكان العاملين جميعا نحو استصلاح البلاد ، ولم تدع وسيلة الا وبذلتها في سبيل تحقيق الهدف المرسوم ، واستخدمت في ذلك الوعد والوعيد ، والقوة القاهرة عند الاقتضاء .

وطوّع للحكومة ادراك هدفها ويسّر لها تجنيد العاملين ، كبت كل معارضة والقضاء على المناهضين لها وازالة كل أثر لاختلاف الآراء . ولقد نجح مشروع الثلاث سنوات للاستصلاح والتعمير نجاحا يجلّ عنه زيادة تجارة بولونيا الخارجية كدليل على زيادة مقدرتها الانتاجية ، وانبعاث المباني الجديدة في المدن المخربة . ولصارت القول استعادت بولونيا الحياة وغدت تسير قدما في طريق التقدم والانعاش .

تمكنت الحكومة خلال تلك السنوات الثلاث من تأميم الشطر الأعظم من الصناعة وفي طليعتها الصناع الكبيرة والمتوسطة ، وهيمنت على التجارة بشقيها داخلية وخارجية ، وقبضت على زمام النقود والائتمان ، كما حطمت طبقة كبار ملاك الأرض الزراعيين ، وان أبقت على الاستغلال الزراعي الفردي .

والتوجيه الاقتصادي — وتوامه رسم برامج تنفذ في غضون عدد محدد من السنوات — هو الأساس الذي يستند عليه النظام الشيوعي في بلاد الستار الحديدي . فالدولة وحدها هي التي تقرر السياسة الاقتصادية ، وتحت إمرتها كافة أدوات الانتاج ، تسيرها الوجهة التي يرتضيها القائمون على شئونها . وغاية التوجيه الاقتصادي في تلك البلاد ، هو تصنيعها على النسق الحديث واستخدام الآلات والوسائل الفنية الزراعية . ومن عناصل سياسي هو أن التحول الصناعي يتيح زيادة عدد العمال الصناعيين ، وهم عماد النظم الشيوعي ودعامته .

Scanned with CamScanner

(٣) وثيقة بولندية مترجمة إلى اللغة الإنجليزية عن مشروع السنوات الست

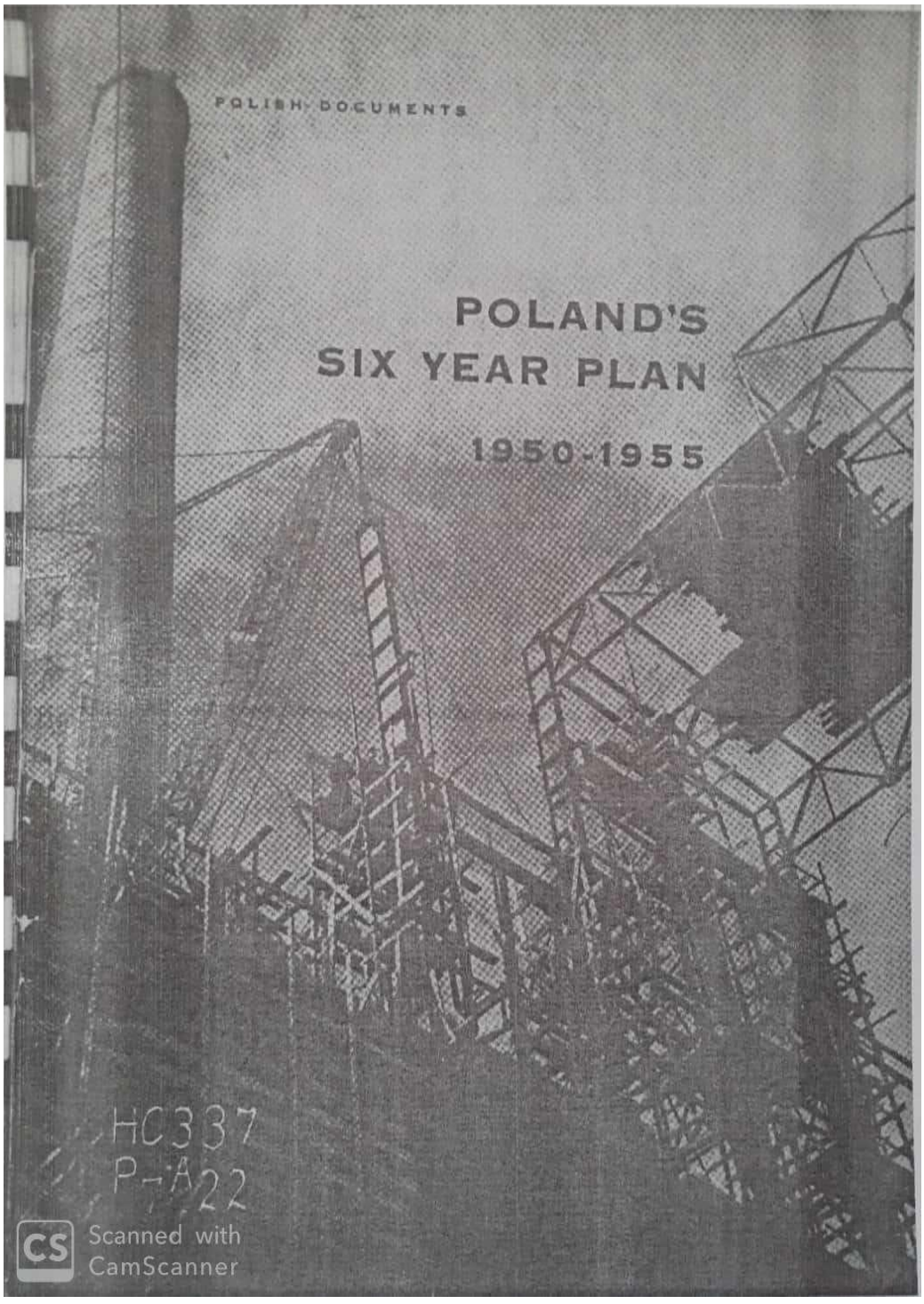

INDUSTRY: CORNERSTONE OF GENERAL DEVELOPMENT

The basic idea of the Six Year Plan is to bring about a general development of the country's productive forces and, above all, industrial development on a large scale.

Prewar Poland was an industrially underdeveloped country. In 1938, Polish industry produced per capita 10 times less than the industry of the United States. Under the Six Year Plan, the value of industrial production will increase by 158.3 per cent and in the last year of the plan, 1955, industry will reach a production level 5 times higher per capita than in 1938. Thus, by 1955, Poland will have passed in industrialization over half the distance separating it before the war from the United States.

In 1938, the total value of Polish industrial and agricultural production was 23.2 billion zlotys (at constant prices) of which industry's share was 52 per cent. In 1946, the figures for the same categories were 14.2 billion zlotys and 63 per cent; in 1949, it was 28.5 billion zlotys and 66.5 per cent; in 1955, it will be 58.2 billion zlotys and 75.5 per cent.

This rapid industrial progress is expressed in the continuous increase of industry's share in the creation of the national income.

This does not, however, imply any curtailment in the development of agriculture. It simply means that the pace of industrial development is more rapid than that of agriculture.

It is obvious that a rapid industrialization of the country calls, above all, for the development of the branches which are the pivot for the expansion of the whole of production and transport. The Six Year Plan, therefore, provides for the more rapid growth of the production of capital goods than of consumer goods. The share of capital goods production in the total output of big and medium industry will increase to 63.5 per cent by 1955 as compared to 59.1 per cent in 1949. Yet one must point out here that the increase in the means of consumption is and will be so considerable that the standard of living of the population will rise 50-60 per cent at the end of the six-year period. Today the level of this standard is already higher than before the war.

The development of industrial production is based on large-scale investments for the construction of hundreds of new plants and for the expansion and far-reaching modernization of the existing production apparatus.

The following are the essential factors of the planned modernization: labor-saving mechanization, electrification, expansion of chemical methods in production, automatic servicing of installations and of controls.

Industrial expansion will be linked to a change in the geographical distribution of

7

Scanned with CamScanner

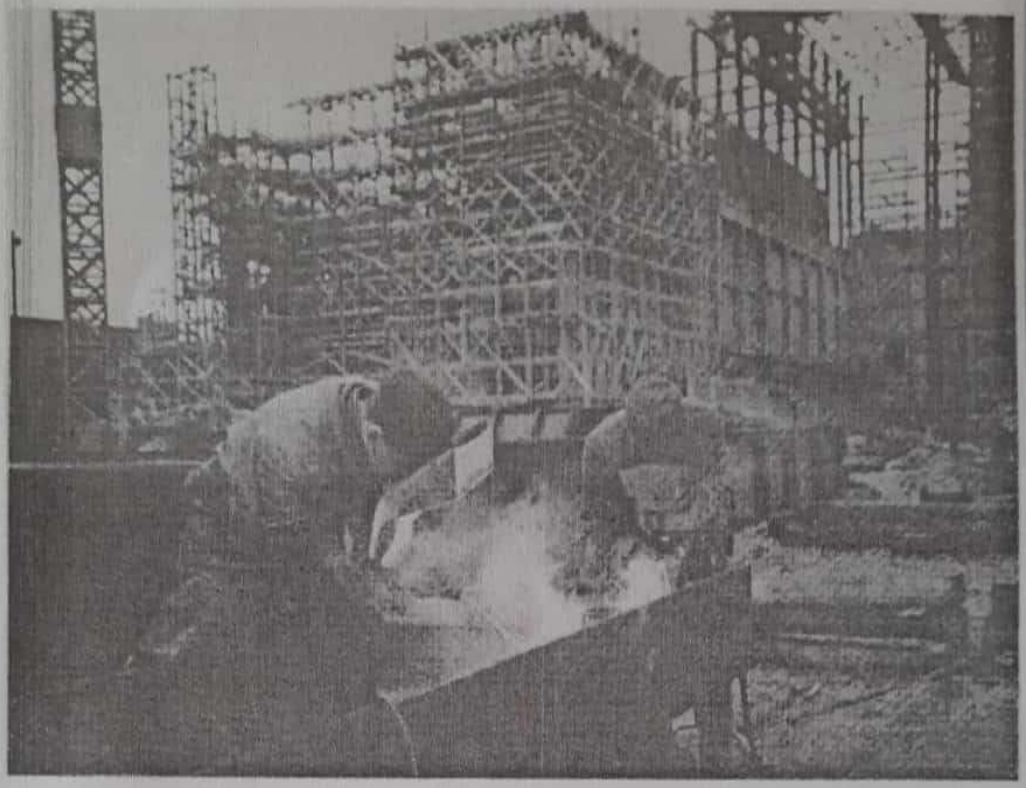

Construction work on the new steel-making city of Nowa Huta near Krakow. Its population will be 100,000.

industry in order to achieve a more even distribution of industry over the entire country. New industrial centers will be developed during the Six Year Plan in addition to the existing ones.

TRENDS IN INDUSTRIAL DEVELOPMENT: EXPANSION OF THE METAL AND MACHINE INDUSTRY

The Six Year Plan places special emphasis on the expansion of the metal industry, especially machine building. As has been indicated, all of big and medium industry will step up production 2.5 times under the Six Year Plan. (If the index of increase in big and medium industry in 1938 is taken as 100, in 1946 it was 75, in 1949 it was 177 and in 1955 it will be 424.) The increase in metal industry production, however, will be more than tripled in the same period.

Big investments will form the foundation for this considerable growth of the metal industry. New plants will begin operation while existing plants will be expanded. Moreover, all branches of this industry will be involved in technical reconstruction on a broad scale.

The machine-building industry will receive the largest investments and the most vigorous development. During the Six Year Plan, the value of this industry's production

Scanned with CamScanner

(٤) وثيقة من CIAعن المشروع

CLASSIFICATION CONFIDENTIAL CONFIDENTIAL

CENTRAL INTELLIGENCE AGENCY
INFORMATION FROM
FOREIGN DOCUMENTS OR RADIO BROADCASTS

REPORT
CD NO.

50X1-HU

COUNTRY	Poland		
SUBJECT	Economic - Industrial construction, housing	DATE OF INFORMATION	1950
HOW PUBLISHED	Daily, weekly newspaper	DATE DIST.	26 Apr 1950
WHERE PUBLISHED	Krakow; Dusseldorf	NO. OF PAGES	2
DATE PUBLISHED	18, 22 Jan 1950		
LANGUAGE	Polish	SUPPLEMENT TO REPORT NO.	

THIS DOCUMENT CONTAINS INFORMATION AFFECTING THE NATIONAL DEFENSE OF THE UNITED STATES WITHIN THE MEANING OF ESPIONAGE ACT 50 U.S.C. 31 AND 32, AS AMENDED. ITS TRANSMISSION OR THE REVELATION OF ITS CONTENTS IN ANY MANNER TO AN UNAUTHORIZED PERSON IS PROHIBITED BY LAW. REPRODUCTION OF THIS FORM IS PROHIBITED.

THIS IS UNEVALUATED INFORMATION

SOURCE Newspapers as indicated.

WARSAW TO BECOME INDUSTRIAL CENTER

PLAN NEW PLANTS -- Dziennik Polski, No 17, 18 Jan 50

Warsaw is to become an industrial center where metal, electrotechnical, and clothing industries will be heavily represented. Among others, the following industrial plants will be built during the next 6 years: a passenger autozobile factory, lathe factory, tool factory, gauge factory, radio equipment plant, medical equipment plant, factory producing pharmaceuticals, glass foundry, bulb factory, electrical apparatus factory, printing plant, publishing house, clothing and knitwear factory, button factory, distillery, brewery, food processing factories, musical instrument factories, and an iron foundry.

The future plans contemplate the construction of a great north-south artery, and the extension of a number of minor thoroughfares. The construction of a subway and a new central railroad terminal are also planned. The entire Warsaw railroad junction will be electrified. The cross-town line will be developed and will have four tracks. A third bridge will span the Wisla near the Cytadela. About 50 kilometers of new trolley line will solve the city's communication problem.

With the further development of the sewerage and water-pipe systems, 97 percent of all buildings will get water (only 61 percent have water now), and 85 percent will have sewerage facilities against the present 43 percent.

Under the Six-Year Plan, Warsaw's population is expected to exceed one million inhabitants in 1955. The number of workers employed by industrial and construction enterprises will reach 200,000, or 40 percent of all wage earners.

The ratio of hospital beds to the population will be twice that of prewar years. The present mortality is 8.1 per 1,000 while in prewar years it was 11.3.

Before the war, industrial workers in Warsaw represented 10.5 percent of all workers employed in Poland's industries, while Warsaw's population was only 4 percent of the total population. Warsaw was the center of the precision industries. Warsaw had then 40.7 percent of Poland's electrical workers, 35.5 percent of all printing workers, and 15.3 percent of all metalworkers. Warsaw's small trades represented 20 percent of the nation's handicraft industries.

CS Scanned with CamScanner

CONFIDENTIAL
CONFIDENTIAL
50X1-HU

In 1946, there were 54,000 industrial and construction workers, and by the end of 1949 about 130,000. New plants have been created, such as the State Clothing Factories and State Electric-Lamp Factories. Many factories have been rebuilt. Great strides have also been made in the field of commerce. It is expected that the turnover of socialized outlets in 1950 will amount to 70 percent of the total business turnover. The new plants to be built under the Six-Year Plan will occupy a total space of 5,600,000 cubic meters.

WARSAW RECONSTRUCTION ADVANCES -- Slowo Polskie, No 3, 22 Jan 50

Since construction schedules do not coincide with the calendar year, many buildings far advanced in construction in 1949 will be credited to 1950. Consequently, only a superficial summary of achievements in rebuilding Warsaw can be made at the beginning of 1950.

As early as 1948, buildings slated for repairs had been reduced to a minimum. In 1949, new construction began to dominate and posed new problems.

Organized construction has now replaced the disorganized hit-and-miss construction. New housing developments built by the ZOR (Workers' Settlement Enterprises) and the WSM (Warsaw Housing Construction Cooperative) have been concentrated in a few sections of the city and closely coordinated with the plans for the new Warsaw.

The Mlynov Development, the first to be completed this year, will accommodate 10,000; another ZOR project in Mirov will house 2,000; the Nowomiejski Development will house 1,250. The Muranov Development, to house 50,000, was the largest built in 1949. The Praga Development, to house 10,000 -- the last of the ZOR projects along the East-West highway -- was started last year.

Other housing developments built in 1949 are Mokotov, to house 10,000, and Kole, built by WSM to house 10,000; also a development in Zoliborz and another in Okecie.

In 1949, the ZOR also started to rebuild some of the historical buildings on Krakowskie Przedmiescie, preserving the former architecture of the exterior but modernizing the interior. The experience gained will be valuable in the rebuilding of the Stare Miasto and Nowomiejska sections.

- E N D -

Scanned with CamScanner

(١)الهكتار يساوى ٢,٤ فدان

(٢) فؤاد الدهان، تجربة من بولندا، الملكية الخاصة للأرض والزراعة الاشتراكية، مجلة الطليعة، العدد٢، فبراير ١٩٦٦، ص٧٨

([3]) CIA, Sources of the construction Equipment after World War II, 2009.

([4])CIA, Office of research and reports, provisional Intelligence report survey of the engineering industries of Poland

([5]) Polish Documents, Poland's Six Year Plan, Polis Embassy, Washington, D.C, Hoover Situation library, 1960.

([٦]) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، مشروع السنوات الست في بولندا، سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ١٨ نوفمبر ١٩٥٠

(٧) أجريت الانتخابات في ١٩ يناير ١٩٤٧ في بولندا والتي على أثرها استبدلت الحكومة البولندية المؤقتة التي كانت موجودة عقب الحرب العالمية الثانية بحكومة منتخبة، وكانت هذه الحكومة مدعومة من قبل الاتحاد السوفيتى، وأعلنت الولايات الأمريكية المتحدة من جانبها أنها لن تقدم أي مساعدات اقتصادية جديدة لبولندا. ومن جانبها أعلنت الحكومة البولندية المنتخبة بجعل البرلمان البولندى مجلسًا واحد، الاحتفاظ بالأراضى الغربية المستردة من ألمانيا، تقسيم الأراضى الزراعية على صغار الفلاحين والمزارعين. وفى ضوء ذلك زاد اعتماد بولندا على الاتحاد السوفيتى اقتصاديًا وسياسيًا، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة النفوذ السوفيتى داخل بولندا.
أنظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، وثيقة سابقة.

([٨]) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضة الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، ملخص تقرير عن حالة بولندا السياسية والاقتصادية، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ٢٤ فبراير ١٩٤٧.

([9]) RFE, Broadcasting Policy Toward Poland, U.S policy to Poland, Approved by Committee on Radio, 7 August 1957.

([10]) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ملخص تقرير عن حالة بولندا السياسية والاقتصادية، وثيقة سابقة.

([11]) Ryszard Sudziriski, Stalinist Influences on the Polish Economy Internal and External Conditions and Structural Changes (1944-1955), Czasy Nowożytne (Modern Times), vol. 12000, p. 183.

(12) Łukasz Dwilewicz, Polish State Policy on Industry Between 1918 and 2018, is article appears in its original form in Polish in "Kwartalnik Kolegium Ekonomiczno-Społecznego Studia i Prace", no. 3 (35)/2018. the following translation was prepared by an external translator, p. 67.

([١٣]) طبقت بولندا نظام الإصلاح الزراعى في سبتمبر عام ١٩٤٤، والذى بموجبه تم تصفية المليكات الزراعية الكبيرة، فتمت مصادرة المليكات التي تزيد عن ٥٠ هكتار- الهكتار يساوى ٢,٤ فدان- في المحافظات الوسطة والشرقية من بولندا، و١٠٠ هكتار في محافظات المنطقة الغربية، وبإضافة الأراضى المستردة من ألمانيا في غرب بولندا إلى جانب الأراضي المنزوعة مليكتها بموجب قانون الإصلاح الزراعى أمكن توزيع نحو ستة ملايين هكتار استفاد كمنه أكثر من مليون فلاح، منهم حوالى ثلاثة أرباع مليون مالك جديد والباقون من صغار الملاك الذين استطاعوا من توسيع ملكياتهم. فؤاد الدهان مرجع سباق، ص٧٨.

(١٤) يقُصد بالتعاونيات الزراعية هو نظام أنشأته الحكومة البولندية إلى جانب المزارع الحكومية مع بدايات عام ١٩٤٦من أجل مواجهة المزارع الفردية (الملكيات الزراعية الخاصة) في محاولة منها لدفع الفلاحين للانضمام بأراضيهم إليها، لكنها اصطدمت بكثير من العقبات حالت دون انضمام الكثير من الفلاحين البولنديين إليها وظلوا متمسكين بمزارعهم الصغيرة (فؤاد الدهان، مرجع سابق، ص٧٩)

(١٥) فتحى عبد الفتاح، التطبيق الاشتراكى في الزراعة بين بولندا وألمانيا الديمقراطية، مجلة الطليعة مؤسسة الأهرام، عدد٥، ١٩٦٩، ص ٩١.

(16) Polish Documents, Poland's Six Year Plan, Polis Embassy, Washington, D.C, Hoover Situation library, 1960.

(17)United Nations, World Economic Survey، Department of Economic and Social Affairs, New York, 1956, p. 88.

([18]) Polish Documents, Poland's Six Year Plan, Polis Embassy, Washington, D.C, Hoover Situation library, 1960.

(19) CIA, Chronology of Principal events to Poland: July to December 1951.

(20) CIA, Poland of to- day, Warsaw 1952.

(٢١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، مشروع السنوات الست في بولندا، سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ١٨ نوفمبر ١٩٥٠

(22) Polish Documents, Poland's Six Year Plan, Polis Embassy, Washington, D.C, Hoover Situation library, 1960.

(23) Marek Ratajczak, Polish Economics and the Polish Economy: A Study for the Twentieth Anniversary of Transition in Poland, The History of Economic Thought Vol 51 No 2, 2009, p.7.

(24) Polish Documents, Poland's Six Year Plan, Polis Embassy, Washington, D.C, Hoover Situation library, 1960.

([٢٥]) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، مشروع السنوات الست في بولندا، سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ١٨ نوفمبر ١٩٥٠

([26]) Boleslaw Birut, The Six-Year Plan of Economic Development and Building the foundations of Socialism in Poland, 1950.

(27) CIA, Poland, Economic-Communications development, 1945-1953.

([28]) United Nations, World Economic Survey، Department of Economic and Social Affairs, New York, 1956, p. 116-117.

([٢٩])وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، قسم التجارة الخارجية، الإصلاح النقدى، ملف رقم ١٤٠٧-٢-٢ سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ٤ يناير ١٩٥١.

(30) Zbigniew Landau, the rate of growth of the Economy of people's Poland, Acta Polonia, Historica, 1970, p.8.

([٣١]) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، قسم التجارة الخارجية، الإصلاح النقدى، ملف رقم ١٤٠٧-٢-٢ سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ٤ يناير ١٩٥١.

([32])Janusz Kaliński, Collectivization of Agriculture in Poland (1948-1956), Article in Acta Poloniae historica · January 1988, p.175.

([33])Boleslaw Birut, The Six-Year Plan of Economic Development and Building the foundations of Socialism in Poland, 1950.

([٣٤]) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، قسم التجارة الخارجية، الإصلاح النقدى، ملف رقم ١٤٠٧-٢-٢ سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ٤ يناير ١٩٥١.

([35])CIA, Economic planning in Poland development, 1945-1950.

(٣٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، قسم التجارة الخارجية، الإصلاح النقدى، ملف رقم ١٤٠٧-٢-٢ سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ٤ يناير ١٩٥١.

(37) Stanislaw M.Komorowski, polish Economy and its future, University of Warsaw,1990, p.14.

(٣٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، قسم التجارة الخارجية، الإصلاح النقدى، ملف رقم ١٤٠٧-٢-٢ سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ٤ يناير ١٩٥١.

(39) Ryszard Sudziriski, Stalinist Influences on the Polish Economy Internal and External Conditions and Structural Changes (1944-1955), Czasy Nowożytne (Modern Times), vol. 12000, p.184.

(٤٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، قسم التجارة الخارجية، الإصلاح النقدى، ملف رقم ١٤٠٧-٢-٢ سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ٤ يناير ١٩٥١.

(٤١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، مشروع السنوات الست في بولندا، سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ١٨ نوفمبر ١٩٥٠.

(42) Stanislaw M.Komorowski, polish Economy and its future, University of Warsaw,1990,p.29

وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، مشروع السنوات الست في بولندا، سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ١٨ نوفمبر ١٩٥٠.

(43) Polish Documents, Poland's Six Year Plan, Polis Embassy, Washington, D.C, Hoover Situation library, 1960 .

(٤٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، مشروع السنوات الست في بولندا، سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ١٨ نوفمبر ١٩٥٠.

(45) CIA, office of research and reports, provisional intelligence report survey of the engineering industries of Poland, 1954.

(٤٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، مشروع السنوات الست في بولندا، سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ١٨ نوفمبر ١٩٥٠.

(47) CIA, Poland, Economic-Power, electricity 1948-1955.

(48) Polish Documents, Poland's Six Year Plan, Polis Embassy, Washington, D.C, Hoover Situation library, 1960.

(49) CIA, the investment out lays for construction industry during six year plan, 1950-1955, May, 1959.

(٥٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، مشروع السنوات الست في بولندا، سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ١٨ نوفمبر ١٩٥٠.

(51) Boleslaw Birut, The Six-Year Plan of Economic Development and Building the foundations of Socialism in Poland, 1950-1955.

(52) CIA, Poland, Economic- Industrial Construction, Housing, 1950.

(٥٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، مشروع السنوات الست في بولندا، سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ١٨ نوفمبر ١٩٥٠.

(54) Polish Documents, Poland's Six Year Plan, Polis Embassy, Washington, D.C, Hoover Situation library, 1960.

([55]) Boleslaw Birut, The Six-Year Plan of Economic Development and Building the foundations of Socialism in Poland, 1950-1955.

(56) CIA, office of research and reports, provisional intelligence report survey of the engineering industries of Poland, 1954.

([57]) Polish Documents, Poland's Six Year Plan, Polis Embassy, Washington, D.C, Hoover Situation library, 1960.

([٥٨]) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، مشروع السنوات الست في بولندا، سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ١٨ نوفمبر ١٩٥٠.

([59]) Boleslaw Birut, The Six-Year Plan of Economic Development and Building the foundations of Socialism in Poland, 1950-1955.

([60]) Polish Documents, Poland's Six Year Plan, Polis Embassy, Washington, D.C, Hoover Situation library, 1960.

([61]) Janusz Kaliński, Collectivization of Agriculture in Poland (1948-1956), Article in Acta Poloniae historica · January 1988, p. 175.

([62])United Nations, World Economic Survey، Department of Economic and Social Affairs, New York, 1956, p. 88.

([٦٣]) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، مشروع السنوات الست في بولندا، سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ١٨ نوفمبر ١٩٥٠.

([64])Polish Documents, Poland's Six Year Plan, Polis Embassy, Washington, D.C, Hoover Situation library, 1960.

(65) Boleslaw Birut, The Six-Year Plan of Economic Development and Building the foundations of Socialism in Poland, 1950-1955.

(66) Polish Documents, Poland's Six Year Plan, Polis Embassy, Washington, D.C, Hoover Situation library, 1960.

(67) CIA, Economic-Communication development 1945-1953, March, 1954.

([٦٨]) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، مشروع السنوات الست في بولندا، سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ١٨ نوفمبر ١٩٥٠.

([69])Ryszard Sudziriski, Stalinist Influences on the Polish Economy Internal and External Conditions and Structural Changes (1944-1955), Czasy Nowożytne (Modern Times), vol. 12000, p.187.

([70])Central Intelligence Agency, CIA, Poland to- day, Warsaw, 1952.

(71)Polish Documents, Poland's Six Year Plan, Polis Embassy, Washington, D.C, Hoover Situation library, 1960.

([72]) CIA, Poland, Economic- Industrial Construction, Housing, 1950.

([٧٣]) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، مشروع السنوات الست في بولندا، سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ١٨ نوفمبر ١٩٥٠.

([74])Boleslaw Birut, The Six-Year Plan of Economic Development and Building the foundations of Socialism in Poland, 1950-1955.

(75) Polish Documents, Poland's Six Year Plan, Polis Embassy, Washington, D.C, Hoover Situation library, 1960.

([76]) Boleslaw Birut, The Six-Year Plan of Economic Development and Building the foundations of Socialism in Poland, 1950-1955.

(٧٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، مشروع السنوات الست في بولندا، سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ١٨ نوفمبر ١٩٥٠.

(78)Polish Documents, Poland's Six Year Plan, Polis Embassy, Washington, D.C, Hoover Situation library, 1960.

(٧٩) المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، قسم التجارة الخارجية، الإصلاح النقدى، ملف رقم ١٤٠٧-٢-٢ سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ٤ يناير ١٩٥١.

(٨٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، مشروع السنوات الست في بولندا، سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ١٨ نوفمبر ١٩٥٠.

(81)Polish Documents, Poland's Six Year Plan, Polis Embassy, Washington, D.C, Hoover Situation library, 1960.

(82)DOCUMENTS OF THE SIX-YEAR PLAN OF ECONOMIC DEVELOPMENT AND BUILDING THE FOUNDATIONS OF SOCIALISM IN POLAND, KSIAZKA i WIEDZA WARSZAWA1950.

(83)Polish Documents, Poland's Six Year Plan, Polis Embassy, Washington, D.C, Hoover Situation library, 1960.

(٨٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة فرسوفيا، مشروع السنوات الست في بولندا، سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في ١٨ نوفمبر ١٩٥٠.

(٨٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، تقارير السفارة المصرية بمدينة وراسو، صدى الاحداث الأخيرة في بولندا، سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في١٩٥٥/١٠/٨.

(٨٦) نبيل مختار شويقة، مرجع سابق ص٣٦

(٨٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، تقارير السفارة المصرية بمدينة وارسو، الموقف في بولندا بعد تولى فواد يسواف جوموكا، سرى جدا، أرشيف البلدان، ميكروفليم رقم ٧٢، تحريرًا في١٩٥٦/١٠/٢٥.

(٨٨) فتحى عبد الفتاح، مرجع سابق، ص٩١